جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية

إعداد

حنين رشاد عبد الرازق أبو عرايس

إشراف

أ. د. طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج المنازعات الضريبية، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

2020

أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية

إعداد

حنين رشاد عبد الرازق أبو عرايس

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/9/30م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التواقيع
- أ. د. طارق الحاج / مشرفاً ورئيساً	.....
- د. محمد أبو عمشه / ممتحناً خارجياً	..... 29/11/2020
- د. مفيد الظاهر / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى وطني الذي يحمل قناديله .... شباباً بعمر الزهور

إلى الشهداء الذين حاولوا رسم البسمة على شفاه الوطن .... بعد أن رووا بدمائهم وأصبحوا قناديل تضيء أرضه.... وشاهدا على عشق الوطن وحروفاً مضيئة في ذاكرة الزمن إلى الأسود التي تقبع خلف قضبان الحديد..... يتحدون ظلم السجان وقهره

إلى بهجة قلبي والنجمة التي تلمع في ليل همي ... إلى الملاك الساهر التي تحنو علي بأنفاسها العبير إلى من علمتني فلسفة الدنيا التي تبنى على التضحيات .... إلى نبع الحنان وبسمة الحياة وبلسم جروحي.... إليك يا أمي الحبيبة

إلى سندي الحنون وأغلى من أحببت .... الذي رطب أذني بترتيل القرآن فأشعرني أن كل الكون آذان ... إلى من علمني ما كنت أجهله ولم تدونه في صفحاتها الكتب ... إلى من تعلمت منه تصحيح أخطائي ... إليك والدي الحبيب أطال الله بعمره

إلى شركائي في العطاء والمثابرة للوصول إلى أهدافي العلمية .... إخوتي وأخواتي الأحبة

إلى من تابع مشواري في الحياة العلمية والعملية وبقي معي إلى أن وصلت إلى هدفي ... إلى من زرع فيَ التحدي والمثابرة ... إلى من كان معي وبجانبي بمسيرتي العلمية ... إلى من تابعني ومنحني الثقة خلال مشواري الطويل في الوصول إلى أعلى المراتب العلمية .... نعم اليك يا قارئ رسالتي.

الشكر والتقدير

الحمد الله رب العالمين أولاً وأخيراً الذي وفقني فيما قمت به من جهد متواضع لإتمام هذه الرسالة.

ثم أتوجه بالشكر والتقدير وكل الاحترام إلى من رعاني، أستاذي ومشرفي الفاضل البروفسور طارق الحاج الذي أشرف على هذه الرسالة وخصص لي من وقته الثمين على الرغم من كثرة مشاغله، وعظم مسؤولياته، وتعامل معي بصبر، وقدم لي من خلاصة عمله وتجربته الكثير الكثير، فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أساتذتي الموقرين أعضاء لجنة المناقشة، الدكتور مفيد الظاهر ممتحناً داخلياً، والدكتور محمد أبو عمشة ممتحناً خارجياً، لتفضلهم على بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها وتقويمها والإبانة على مواطن القصور فيها.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع الأصدقاء الذين قدموا لي الدعم والمساندة لإتمام رسالتي.

الباحثة

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the research's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: اسم الطالب: حسين رشاد عبد الرازق أبو عواد

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ٢٠/٩/٢٠١٨

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الاقرار	هـ
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ط
فهرس الملاحق	ي
الملخص	ك
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
المقدمة	1
مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	4
فرضيات الدراسة	4
منهجية الدراسة	5
متغيرات الدراسة	6
مبررات الدراسة	6
حدود الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري	10
الإطار النظري	10
الفصل الثالث: الدراسات السابقة	37
الدراسات السابقة	37
التعقيب على الدراسات السابقة	44
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	45
منهجية الدراسة	45
متغيرات الدراسة	46
نموذج الدراسة	46

إجراءات الدراسة	47
المعالجات الإحصائية	48
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة	**49**
الفصل السادس: النتائج والتوصيات	**63**
نتائج الدراسة	63
التوصيات	64
المصادر والمراجع	65
أولا: المراجع العربية	65
ثانياً: المراجع الأجنبية	70
الملاحق	72
Abstract	b

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1)	أنواع الموازنات العامة	11
(2)	الإيرادات الغير ضريبية التي تم تحصيلها في موازنة 2018 وموازنة 2019	17
(3)	تواريخ ومبالغ أموال المقاصة المحتجزة لذى الجانب الإسرائيلي	18
(4)	المنح العربية والأجنبية التي قدمت من أجل دعم موازنة 2018 الفلسطينية	19
(5)	توزيع محطات المحروقات في فلسطين/ الضفة الغربية	29
(6)	توزيع المضخات وصهاريج وسيارات النقل التي يتم ضبطها	35
(7)	توزيع قضايا تهريب المحروقات في فلسطين/ الضفة الغربية	36
(8)	اختبار وصف النموذج Pregibon	47
(9)	معاملات الارتباط بين المتغيرات	51
(10)	مؤشر المحروقات المهربة	52
(11)	نسبة المحروقات المهربة الى المحروقات المستوردة وقيمتها النقدية	53
(12)	كمية المحروقات المهربة خلال الأعوام (2014–2019) وقيمتها	54
(13)	كميات المحروقات (بنزين وسولار) خلال السنوات (2014–2019) وفق المحافظات	57
(14)	كميات البنزين والسولار المهرب خلال السنوات (2014–2019) وفق عدد المحطات في كل محافظة	59
(15)	نتائج اختبار للفرضية الرئيسية الأولى Regression	60
(16)	نتائج اختبار للفرضية الفرعية الثانية Regression	61
(17)	نتائج اختبار للفرضية الفرعية الثالثة Regression	62

فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الجدول	الصفحة
(1)	دورة الموازنة الفلسطينية	12
(2)	الإيرادات الضريبية وقيمتها في موازنة 2018	16
(3)	تصنيف النفقات حسب أبواب الإنفاق في موازنة 2018	21
(4)	نموذج الدراسة	46
(5)	نموذج التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة MIMIC	49

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
ملحق (1)	منح والمساعدات المقدمة لدعم الخزينة الفلسطينية	72
ملحق (2)	نموذج فحص المحروقات (التأكد من مطابقتها للمواصفات)	74

أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية

إعداد

حنين رشاد عبد الرازق أبو عرايس

إشراف

أ. د. طارق الحاج

الملخص

تعتبر الضرائب من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها أو نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة، وبدون فرض الضرائب لا تستطيع أي حكومة تنفيذ برامجها، لأنه لن يكون بمقدورها إشباع الحاجات الاجتماعية كالدفاع والأمن والعدالة فالضريبة تعتبر أداة سياسية فعالة في المجال المالي والاقتصادي والمالي، وقد هدفت هذه الدراسة الي التعرف على حجم المحروقات المهربة وأثرها على الخزينة الفلسطينية وكذلك التعرف على أسباب انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في الأراضي الفلسطينية الى جانب التعرف على حجم الإيرادات المحصلة للخزينة الفلسطينية من ضريبة المحروقات خلال فترة الدراسة.

وتم تقسيم الدراسة الى ستة فصول، الفصل الأول وهو عبارة عن مقدمة الدراسة وخلفيتها أما الفصل الثاني وهو الإطار النظري فقد تم تعريف الموازنة العامة والخزينة العامة وضريبة المحروقات والتعرف على أنواع الموازنة العامة كذلك تم التطرق الى مهمات الخزينة والى هيكلية الإيرادات والنفقات الخزينة الفلسطينية، الى جانب الحديث عن المحروقات المهربة من حيث تعريفها وأسباب انتشارها والاشارة إلى الجهة المسؤولة عن محاسبة مهربي المحروقات أما الفصل الثالث فقد تناول الحديث عن أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت للحديث عن الإيرادات الضريبية والمحروقات المهربة أما الفصل الرابع فهو فصل عملي حيث تناول الطريقة والإجراءات، أما الفصل الخامس فقد تم فيه مناقشة نتائج الدراسة، وأخيراً الفصل السادس الذي تناول أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أنه توجد كميات كبيرة من المحروقات المهربة التي تدخل إلى الأراضي الفلسطينية والتي أدت إلى استنزاف وحرمان الخزينة

الفلسطينية من إيرادات تقدر بمئات ملايين الشواقل، كما توصلت الباحثة إلى نتيجة أخرى هي أن التوزيع العشوائي لمحطات الوقود كان له دور في انتشار المحروقات المهربة في مناطق أكثر من غيرها حيث انتشرت في مناطق جنوب البلاد وانخفضت في مناطق شمال البلاد كما تم التوصل الى نتيجة مفادها أن هناك علاقة عكسية ما بين المحروقات المهربة وايرادات الخزينة، أي أنه كلما زادت كمية المحروقات المهربة كلما قلت إيرادات الخزينة من المحروقات كما تم التوصل الى نتيجة مفادها أن المحروقات المهربة شكلت نسبه تراوحت ما بين 9.32-22.1% من المحروقات الرسمية المستوردة، حيث بلغ معدل هذه المحروقات خلال سنوات الدراسة ما نسبته 15.87% وهذا يؤثر بشكل كبير على إيرادات الخزينة الفلسطينية في خسارة الإيرادات الضريبية بسبب التهريب.

وعلى ضوء ما تقدم من نتائج خرجت الباحثة بعدة توصيات أهمها:

1. ضرورة إعادة النظر في محطات الوقود الموجودة في محافظات الضفة الغربية وعدم منح تراخيص جديدة دون الأخذ بعين الاعتبار لعدد سكان المحافظة وعدد السيارات وغيرها من المتغيرات.

2. ضرورة محاربة ظاهرة تهريب المحروقات ووضع حد لدخول المحروقات دون الحصول على ضريبة البلو وبالتالي يؤدي إلى زيادة إيرادات الخزينة الفلسطينية

3. ضرورة البحث عن مصادر أخرى لتمويل الخزينة الفلسطينية إلى جانب الاعتماد على إيرادات المحروقات حتى نقلل من تأثر إيرادات الخزينة بظاهرة تهريب المحروقات

الفصل الأول

مقدمة الدراسة وخلفيتها

المقدمة:

تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، فهي تُعتبر أداة فعالة في تحفيز النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية، كما تعتبر الضرائب إحدى مصادر التمويل الأساسية للخزينة العامة، فهي تشكل الجزء الأهم والأكبر والأكثر استقراراً وأماناً بين مصادر الإيرادات، ويتزايد الاهتمام بالضرائب في مختلف دول العالم ليس لأنها تشكل المصدر الأساسي والرئيسي للإيرادات العامة فحسب، وإنما لاعتبارها إحدى أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير فيه، لذلك تقوم العديد من دول العالم سواء كانت دولا متقدمة أو دولا نامية بالاعتماد على الضرائب من أجل تغطية نفقاتها العامة (الرضيع، 2014، ص8).

ففي الدول المتقدمة يتم الاعتماد على الضرائب المباشرة مثل ضريبة الدخل فهي ضريبة ثابتة ومتكررة، مما يدفع الدول المتقدمة إلى الاعتماد عليها في تمويل نفقاتها العامة، أما في الدول النامية فيتم الاعتماد على الضرائب الغير مباشرة التي تمتاز بوفرة حصيلتها الى جانب السرعة في تحصيلها ومن اهم الضرائب الغير مباشرة ضريبة المحروقات التي تعد جزءاً مهماً من إيرادات الدول النامية ومنها فلسطين حيث تعتبر اعلى مصدر في تمويل الخزينة الفلسطينية وبالتالي فإن أي تهريب في قطاع المحروقات يؤثر بالسلب على إيرادات الخزينة الفلسطينية (عبد الدايم، 2018، ص4).

لذلك تعتبر ظاهرة تهريب المحروقات المنتشرة في فلسطين ظاهرة خطرة تنعكس بشكل سلبي على الإيرادات الضريبية المتحققة، وتساهم في زيادة العجز الجاري في الموازنة العامة، ويعود السبب في انتشار هذه الظاهرة إلى غياب الدور الرقابي الفلسطيني، ويقصد به عدم التواجد على أي من المعابر الداخلية والخارجية وضعف تطبيق السياسات التجارية، حيث أن هذه الأسباب أوجدت بيئة

خصبة للتهريب إلى جانب وجود المستعمرات بكثافة، إذ أن 80%من المحروقات تهرب من المستعمرات إلى الأراضي الفلسطينية، حيث يتراوح التهريب نسبة ما بين 17% إلى 25% من الكمية المستهلكة في الأراضي الفلسطينية ويشير جميل إلى أن خسارة الخزينة الفلسطينية من التهريب قدرت ب 120 مليون دولار سنوياً لعام 2018 كحد أدنى نتيجة التهريب وتعد هذه النسبة المرتفعة أمراً خطيراً ومدمراً للاقتصاد الفلسطيني، وتستنزف إيرادات الخزينة الفلسطينية بملايين الدولارات ، لذلك تم تأسيس الهيئة العامة للبترول الفلسطينية لتكون الهيئة المشرفة والمسؤولة عن إدارة قطاع المحروقات في الأراضي الفلسطينية، وممثل السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بجميع الشؤون الخاصة بهذا القطاع، وقد أنشئت هذه الهيئة بقرار من مجلس الوزراء كهيئة عامة مستقلة تتبع مكتب رئيس السلطة بشكل مباشر، وتم تحويلها إلى وزارة المالية في حزيران 2003، حيث جعلت جل اهتمامها هي توفير القدر الكافي من المشتقات النفطية، طبقاً للمواصفات والمقاييس الأوروبية أو الأمريكية (قباجة، 2013).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعتبر فلسطين من الدول النامية في العالم التي تفتقر للمصادر الطبيعية التي يتم الاعتماد عليها كإيراد لتغطية نفقاتها، وبالتالي فهي تعتمد كل الاعتماد على الاستيراد من الخارج حيث تعتمد على استيراد كافة أنواع المحروقات وبشكل كامل من إسرائيل المحتكر الوحيد لهذه السلعة، ويبلغ متوسط قيمتها قرابة 3 شيقل على كل لتر من الوقود ويتم تحصيلها من قبل وزارة المالية والهيئة العامة للبترول الفلسطينية حيث تقوم اسرائيل بتحصيل ضريبة البلو على المحروقات وتوريدها للجانب الفلسطيني وتقتطع مقابل ذلك 3%من إيرادات ضريبة البلو.

وتكمن مشكلة الدراسة في الآثار السلبية المترتبة على انخفاض إيرادات الخزينة الفلسطينية المحصلة من ضريبة البلو بسبب المحروقات المهربة والتي أثرت بالسلب على إيرادات الخزينة الفلسطينية خاصة وأن الإيرادات من ضريبة المحروقات تشكل نسبة كبيرة جدا من إيرادات السلطة الفلسطينية حيث أدى انتشار ظاهرة التهريب في الآونة الأخيرة الى الحاق الخسارة بالخزينة الفلسطينية قدرت ب 120 مليون دولار سنوياً لعام 2018 نتيجة تهريب كميات كبيرة من

المحروقات الى الأراضي الفلسطينية بطرق غير قانونية وبالتالي أدى الى حرمان الخزينة الفلسطينية من استرداد ضريبة البلو المفروضة على المحروقات والتي تقوم إسرائيل بجبايتها وتوريدها للجانب الفلسطيني بعد اقتطاع 3% من إيرادات ضريبة البلو.

وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية وسبل الحد منها ما بين الاعوام 2014-2019؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. هل يمكن تقدير كميات المحروقات المهربة خلال فترة الدراسة ومقارنتها بالأرقام الفعلية.
2. هل يلعب الموقع الجغرافي للمحافظات دورا في انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في محافظة أكثر من غيرها؟
3. هل يوجد أثر للتوزيع العشوائي لمحطات الوقود على تركز انتشار ظاهرة التهريب المحروقات في مناطق دون غيرها؟
4. ما هي نسبة المحروقات المهربة من المحروقات المستوردة رسمياً خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تلعب الإيرادات الضريبة دوراً مهماً ورئيسياً في موارد الدولة التي تتمثل في مواجهه التزاماتها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وتعد الضرائب المفروضة على المحروقات من الضرائب غير المباشرة، التي يقوم صاحب المحطة بنقل عبئها إلى المستهلك النهائي أي المواطن، وتحتل الإيرادات الضريبية من ضريبة المحروقات مركز الصدارة في رفد خزائن الدولة بالأموال اللازمة لتغطية أعبائها ونفقاتها المالية، وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته وتعالجه من حيث معرفة العائد المادي من الضرائب المفروضة على المحروقات، ومعرفة النفقات والتكاليف

التي تتكبدها الدولة الناتجة عن المحروقات الى جانب توفير بيانات التنبؤ بكميات المحروقات المهربة في السنوات القادمة، كما تكمن أهميتها أيضاً في معرفة حجم ديون الخزينة الفلسطينية على أصحاب المحطات وأثر هذه الديون على خزينة الفلسطينية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على قيمة المحروقات المهربة وأثرها على إيرادات الخزينة الفلسطينية ما بين الأعوام 2014-2019.

2. التعرف على أسباب انتشار ظاهرة تهريب المحروقات وأماكن تركزها وسبل الحد من تفشيها في الأراضي الفلسطينية.

3. التعرف على حجم ديون هيئة البترول الفلسطينية على محطات الوقود المنتشرة في الأراضي الفلسطينية وكذلك التعرف على حجم الإيرادات المحصلة للخزينة الفلسطينية من ضريبة المحروقات خلال فترة الدراسة.

4. التعرف على أثر المحروقات على إيرادات الخزينة الفلسطينية وفقاً لمحطات الوقود والموقع الجغرافي.

فرضيات الدراسة:

اعتمادا على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة حول الموضوع قامت الباحثة بتطوير وصياغة واختبار الفرضيات التالية للتوصل إلى الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها وذلك كما يلي:

الفرضيات الرئيسية:

لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكمية المحروقات المهربة على ايرادات الخزينة الفلسطينية.

الفرضيات الفرعية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكمية المحروقات المهربة تعزى للموقع الجغرافي لمحطات الوقود.

2. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لكمية المحروقات المهربة تعزى للمنطقة الجغرافية للمحافظة.

منهجية الدراسة:

حتى يتسنى للباحثة عرض مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها المتعلقة بمدى تأثير المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية، ولما لهذا الموضوع من أهمية تنبع من اعتماد الخزينة الفلسطينية على إيرادات هذا النوع من الضرائب، ولحساسية البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأنواع المختلفة من الضرائب غير المباشرة خاصة ضريبة المحروقات، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، وذلك من خلال استخدام المصادر التالية :

- **المصادر الأولية:** تم الحصول عليها من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط واستخدام برنامج Excel لتفريغ ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بإيرادات الخزينة الفلسطينية وكميات السولار والبنزين المهربة إلى جانب الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الضابطة مثل عدد السيارات ومحطات الوقود الموجودة بالضفة الغربية.

- **المصادر الثانوية:** حيث تم جمع البيانات والمعلومات من المراجع العلمية ذات العلاقة، إضافة الى التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة وتأثيرها على الخزينة الفلسطينية من خلال تطوير نموذج متعدد الأسباب متعدد المؤشرات MIMIC وتطوير المعادلة الهيكلية الى جانب القوانين والأنظمة السارية والاتفاقيات والمقابلات التي تتصل بموضوع الدراسة، والتي تشكل الجزء النظري من الدراسة.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع:

- إيرادات الخزينة الفلسطينية المتوقعة خلال الفترة الممتدة ما بين (2014-2019)

المتغيرات المستقلة:

- التوزيع العشوائي لمحطات الوقود
- الموقع الجغرافي لمحافظات الضفة الغربية
- كمية المحروقات المهربة

المتغيرات الضابطة:

- عدد محطات المحروقات
- عدد السيارات

مبررات الدراسة:

تم اختيار موضوع هذه الدراسة لمبررات عديدة وهي كما يلي:

1. الشعور بأهمية الموضوع وخاصة في ظل انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في الأراضي الفلسطينية.

2. ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة في مجال العائد المادي للمحروقات.

3. ضرورة معرفة مدى مساهمة وأثر الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات على الإيرادات المتوقعة للخزينة الفلسطينية ومدى مساهمتها في تمويل نفقات الخزينة.

4. قد تساهم هذه الدراسة بنتائجها وتوصياتها في العمل على الاستفادة من الإيرادات المتأتية من المحروقات في العمل على مساعدة الخزينة في تحقيق أهدافها المتعددة.

حدود الدراسة:

حدود مكانية: حيث اقتصرت هذه الدراسة على الضفة الغربية في فلسطين دون قطاع غزة.

حدود زمنية: حيث اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية الواقعة ما بين عام2014 –2019.

الحدود الموضوعية: تمثلت في أداة الدراسة من حيث مجالاتها وفقراتها.

مصطلحات الدراسة:

الهيئة العامة للبترول: وهي الجهة الوحيدة المسؤولة عن استيراد النفط بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي وتأسست عام 1994 وتم جعلها تابعة لوزارة المالية الفلسطينية في عام 2003(الهيئة العامة للبترول ،2017).

الإيرادات العامة: هي عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها موضع التنفيذ (أبو زعيتر ،2012).

النفقات العامة: هي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى السلطات المكونة لها بقصد إشباع حاجة عامة (خريوش،2018).

المحروقات: هي عبارة عن المواد السائلة القابلة للاشتعال والتشغيل لكافة الماكينات والآلات وهي نتاج تكرار البترول والمعروفة باسم المحروقات (البنزين، السولار، الكيروسين) ويتوافر لها إشارات دولية متعارف عليها وتصنف ضمن المواد الخطرة (العنتري، 2018).

ضريبة البلو: (ضريبة المشتريات) هي ضريبة مفروضة على المحروقات، وهي من أكثر أنواع الضرائب المفروضة على المحروقات والوقود الصناعي المستخدم لتوليد الطاقة في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية، ويبلغ متوسط قيمتها قرابة 3 شيقل على كل لتر من الوقود يجري تحصيلها من قبل وزارة المالية والهيئة العامة للبترول (الهيموني، 2017، ص 66).

اتفاق باريس الاقتصادي: هو اتفاق اقتصادي تعاقدي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وقع الاتفاق بتاريخ 1994/4/29 في القاهرة، وأطلق عليه اسم اتفاقية باريس الاقتصادية، حيث أن المفاوضات التي أفضت إلى هذا الاتفاق جرت في العاصمة الفرنسية باريس، وينص على أن الأراضي الفلسطينية وإسرائيل تقع ضمن غلاف جمركي واحد، باستثناء قوائم سلعية يسمح للسلطة الفلسطينية باستيرادها من مصر والأردن وغيرها من الدول العربية خارج إطار التعرفة الجمركية والمواصفات الإسرائيلية وضمن حصص محدودة يعاد النظر فيها كل ستة أشهر وفقاً لاحتياجات السوق الفلسطينية، إلا أن إسرائيل رفضت إعادة النظر في هذه القوائم طوال العشر سنوات الماضية (الأشقر، 2015، ص7).

المحروقات المهربة: هي تلك المحروقات التي يتم تهريبها من الجانب الإسرائيلي إلى الأراضي الفلسطينية دول الحصول على التراخيص اللازمة وغالباً ما تكون هذه المحروقات المهربة هي محروقات غير مطابقة للمواصفات الفلسطينية ، حيث تكون هذه المحروقات مغشوشة بمواد تزيد من كثافتها وتشكل خطرا كبيرا على المركبات ويمكن أن تكون المحروقات المهربة هي محروقات سليمة ومطابقة للمواصفات، وتم إدخالها بدون وثائق رسمية (دون العبور بنقاط العبور الرئيسية) إلى الأراضي الفلسطينية مما يؤدي إلى حرمان الخزينة الفلسطينية من استرداد ضريبة البلو

المفروضة على المحروقات والتي تجبيها إسرائيل وتقوم بتوريدها للسلطة الفلسطينية (التقرير السنوي للضابطة الجمركية، 2018).

الفصل الثاني

الإطار النظري

أولاً: الموازنة العامة للدولة

مفهوم الموازنة العامة للدولة:

تعددت التعريفات للموازنة العامة إلا أن معظمها تدور حول جوهر واحد فالموازنة العامة هي صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية قادمة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق، أو هي تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة، فهي تعكس ما تفعله الدولة أو ما تنوي فعله، وعليه فالموازنة من أكثر الآليات الاقتصادية أهمية في الدولة، حيث تعكس أولويات سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حيث ترجمتها إلى ضرائب ومصروفات (مدللة والخضري، 2016).

والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية هي أيضاً برنامج مفصل لنفقات السلطة وإيراداتها لسنه مالية قادمة وتشمل التقديرات السنوية لإيراداتها والمنح والقروض والمتحصلات الأخرى، وتعرف الموازنة أيضاً حسب المادة رقم (19) من القانون الأساسي لعام 1998 بأنها " الأداة المالية الأساسية وبرنامج السلطة الفلسطينية التفصيلي للنفقات والإيرادات لمختلف النشاطات المقدرة لسنة مالية معينة، لتحقيق الأهداف والسياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية (العبود وسعد، 2016، ص 34).

أنواع الموازنات العامة:

تقسم الموازنة العامة إلى عدة أنواع، وذلك حسب الزاوية التي يُنظر من خلالها وحسب الهدف المراد تحقيقه، لخدمة الوظائف التخطيطية والرقابية، وبالتالي فإن للموازنات أنواعاً مختلفة كما هو مبين في الجدول رقم (1) وهي تنقسم إلى ما يلي:

الجدول رقم(1): أنواع الموازنات العامة ومميزاتها وعيوبها.

نوع الموازنة	موازنة البنود	موازنة الأداء والبرامج	موازنة البرمجة والتخطيط	الموازنة الصفرية
التعريف	هي التي تقوم حصر جميع إيرادات ونفقات الدولة بوثيقة واحدة وبشكل مفصل والحصول على اعتمادها من قبل السلطة التشريعية	هي الموازنة التي تأخذ بعين الاعتبار عنصر التخطيط للمدى البعيد وكبر حجم النفقات العامة وتأثيرها على الحياة الاقتصادية	هي الموازنة التي تقوم على أساس التحديد المسبق لجميع الأهداف ومن ثم اختيار الأهداف المراد تحقيقها وتعيين البرامج اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف.	بأنها النظام الذي يفترض أن موازنة أي دائرة أو حكومة تساوي صفر فلا تأخذ الموازنة الصفرية بعين الاعتبار البيانات التاريخية
المزايا	تضع حداً للفوضى في استخدام المال العام إلى جانب مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية في إدارتها لبنود الموازنة العامة	القياس الدقيق للأداء كما أنها تتناسب مع حجم العمل الكبير الذي يسهل تقسيمه وقياسه.	تمتاز بأنها تجمع بين الوظائف الرئيسية للموازنة العامة من تخطيط ورقابة ومحاسبة كما أنها تساعد على تنفيذ الخطط التنموية	ترشيد عملية اتخاذ القرارات وتحسينها الى جانب الحد من الزيادة في النفقات في الوحدات الادارية
العيوب	التشدد في عملية الإنفاق والحصول على الأموال العامة من قبل المسؤولين في رأس الهرم الإداري؛ خوفاً من المساءلة والمحاسبة	صعوبة استخدامها في الاعمال الصغيرة التي يصعب قياسها الى جانب أنها بحاجة الى وقت وعمل كبير خاصة لقياس أداء جميع الأنشطة في الموازنة العامة	صعوبة التطبيق في المجالات التي تكون فيها الأهداف غير قابلة للقياس الكمي	تحتاج الى وقت كبير في اعداد الموازنة الى جانب صعوبة اخضاع جميع البرامج والمشاريع لمتطلبات الموازنة الصفرية

المصدر: المعاضيدي،2017

يبين الجدول رقم (1) أنواع الموازنات التي تتعدد أنواعها وتختلف خصائصها وفقاً للأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها، بحيث تعكس الموازنة السياسات المالية التي تحاول الدولة تنفيذها، أما فلسطين فقد تخلت عن موازنة البنود واتجهت الى تطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء لإن هذا الأسلوب سيجعل مسئولية الرقابة المالية ذاتية

لكل وحدة إدارية لإنها في نهاية المطاف مطالبة بالكشف عن الإنجازات التي قامت بها خلال فترة تنفيذ الموازنة.

المراحل المختلفة للموازنة العامة الفلسطينية (دورة الموازنة الفلسطينية):

الموازنة العامة هي عملية سنوية متكاملة المراحل، تبدأ بمرحلة الإعداد والتحضير مرورا بمرحلتي الاعتماد والتنفيذ وانتهاءً بمرحلة المراجعة والرقابة، بحيث تتكامل الموازنة العامة مع عملياتها السنوية الأخرى في إطار حركة النشاط الاقتصادي العام، وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بإجراءات وتدابير خاصة بكل مرحلة وتقوم بذلك جهات متخصصة تعمل وفق إطار قانوني معين كما هو مبين في الشكل رقم (1) (المعاضيدي،2017).

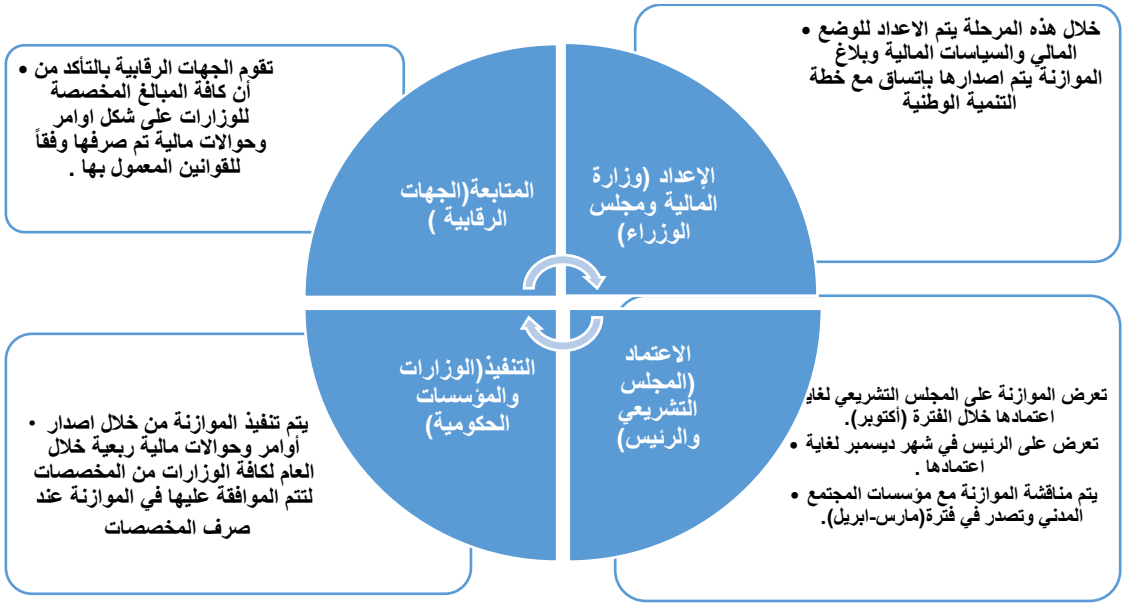

الشكل رقم (1): دورة الموازنة الفلسطينية.

يبين الشكل رقم (1) مراحل اعداد الموازنة والتي تبدأ بمرحلة الاعداد والتحضير التي يتم من خلالها تقدير النفقات والايرادات للفترة القادمة ثم مرحلة اعتماد الموازنة حيث يقدم وزير المالية تقريراً إلى المجلس التشريعي من أجل اعتماد الموازنة ثم يتم الانتقال إلى مرحلة تنفيذ الموازنة حيث تقوم الوزارات بتنفيذ البرامج والمشروعات التي اعتمدتها السلطة التشريعية وأخيراً مرحلة المراجعة

والرقابة وهي مرحلة مهمة لأنها تضمن سير السلطة التنفيذية وفق ما تم اعتماده في قانون الموازنة الفلسطينية.

ثانياً: الخزينة العامة

مفهوم الخزينة العامة

تعرف الخزينة العامة حسب لوفن بارفر Lofont berger على أنها مصلحة الدولة التي تضمن وتتمكن من حفظ أكبر التوازنات المالية والنقدية من خلال القيام بمختلف العمليات التي سمح بها القانون"، فالخزينة تلعب دوراً هاماً في حفظ التوازنات المالية بين الإيرادات والنفقات، وبواسطة الكتل النقدية التي تحتفظ بها في حساباتها وبإمكانها استغلالها في الاستثمارات والحصول على أرباح تضيفها الدولة إلى رصيدها المالي وبالتالي زيادة مواردها(المهدي ،2013).

وعرف قانون الموازنة حساب الخزينة العامة في فلسطين على أنه الحساب المركزي الذي تديره وزارة المالية العامة، وتودع فيها جميع المقبوضات، وتصرف منه جميع المدفوعات المتعلقة بالسلطة الفلسطينية (قانون الموازنة العامة،1997).

وتستنتج الباحثة من التعاريف السابقة أن الخزينة العامة هي الجهة التي تصب فيها كافة الموارد التي تحصل عليها الدولة، وتقوم الخزينة بدورها بالعمل على تأمين دفع النفقات العامة المحددة في قانون المالية عن طريق الموازنة العامة التي تشرعها الدولة.

تطور وإقرار الخزينة الفلسطينية:

ارتبط تطور الخزينة الفلسطينية بالتطورات والتغيرات التي شهدتها السلطة الفلسطينية والظروف التي عاشتها، حيث لم يتمكن الشعب الفلسطيني خلال القرن الماضي من إدارة شؤونه المالية ضمن كيان سياسي مستقل، لذا فقد سيطر على القطاع الفلسطيني المعاصر حتى عام 1994 قوى غير فلسطينية، بدأت بالاستعمار البريطاني وانتهت بعام 1994 بتولي السلطة الفلسطينية الشؤون

المالية حيث تم انشاء وزارة المالية لتتولى رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية والأشراف على تنفيذها (علاونة، 20014).

أما إقرار الخزينة الفلسطينية فحسب القانون الأساسي الفلسطيني فإن الجهة المختصة باقتراح مشاريع القوانين وإقرارها تتمثل في المجلس التشريعي الفلسطيني، ومجلس الوزراء، واللجان القانونية التابعة للمجلس التشريعي، كما ويملك رئيس السلطة الفلسطينية الحق في إصدار هذه القوانين، إذ يصدر الرئيس القوانين لمدة شهر من تاريخ إحالتها إليه، ويحق لرئيس السلطة إعادة القوانين بشرط أن يكون ذلك خلال شهر من تاريخه، وحسب القانون الأساسي يتطلب موافقة المجلس التشريعي على هذه القوانين بأغلبية ثلثي الأعضاء في المجلس التشريعي، وفي حال عدم انعقاد المجلس التشريعي فإنه يحق لرئيس الدولة إصدار قرارات لها قوة القانون، وتنطبق هذه الآلية والإجراءات على الموازنة والخزينة العامة الفلسطينية (خريوش، 2017).

مهمات وواجبات الخزينة الفلسطينية:

تتولى الخزينة مسؤولية إدارة ومتابعة كافة حسابات السلطة الوطنية الفلسطينية، كما وتقوم بإصدار كافة أنواع التقارير المتعلقة بذلك واللازمة لجميع الجهات الرسمية وتقدم الخدمات الآتية:

1. متابعة التزام دوائر التحصيل بالوزارات المختلفة بتوريد إيراداتها، ومتابعة التزام البنوك بتسجيلها على الحسابات المخصصة لذلك، ومن ثم التنسيق لتطوير آليات التحصيل والجباية.

2. متابعة المعاملات المتنوعة الواردة من مديريات الوزارة المختلفة ومن الوزارات والمؤسسات الأخرى، والتأكد من تزوديهم بالبيانات المحاسبية والمالية بالطرق الرسمية وحسب الأصول وتعليمات وزارة المالية.

3. متابعة الدين العام الداخلي والخارجي وإعداد التقارير المتعلقة به.

4. متابعة عمل رديات الأمانات الضريبية وغير الضريبية والأمانات الأخرى، ومتابعة وإعداد التقارير والبيانات المالية والمحاسبية الشهرية والربع سنوية والنصف سنوية ووضع الدراسات المقارنة لها(الهدهد،2010).

هيكلية الإيرادات في فلسطين:

تحدد القوانين والتشريعات الإيرادات العامة للدولة، ومن يدفعها، وأساليب تقديرها. ولا ترتبط بقانون الموازنة العامة للدولة كما هو الحال بالنسبة للنفقات العامة، حيث تتولى أجهزة حكومية متخصصة عملية التحصيل وفقاً لقوانين خاصة لصالح الخزينة العامة للدولة (أبو زعيتر، 2012).

وتعرف الإيرادات العامة على أنها: الموارد الاقتصادية التي تستمد منها الدولة الأموال اللازمة لتغطية النفقات وتحصل عليها الدولة على شكل تدفقات نقدية، كما تستخدمها من أجل القيام بالخدمات الملقاة عليها فهي تعتبر أداة مهمة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي والتأثير فيه بحسب الأهداف التي ترغب الدولة في تحقيقها (عوض، 2018).

وتختلف مصادر الحصول على الإيرادات العامة ونسب مساهمتها من دولة إلى أخرى، وتتنوع حسب النظام الاقتصادي والمالي والسياسي السائد في كل دولة، وتتحدد أهمية تلك المصادر بمدى تحقيقها لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (أبو زعيتر، 2012، ص46).

بنود إيرادات الخزينة الفلسطينية:

وتقسم الإيرادات العامة في فلسطين إلى الإيرادات الضريبية، والإيرادات غير الضريبية، وإيرادات المقاصة، بالإضافة إلى المنح والمساعدات دولية(السلامين، 2018).

1. **الإيرادات الضريبية وتتكون من:**

الإيرادات المحلية وتشمل (ضريبة الدخل والضرائب على رأس المال وضريبة الأملاك وضريبة الرسوم الجمركية والمكوس والقيمة المضافة وضريبة المحروقات)، وهي تعد جزءاً مهماً من إيرادات الخزينة الفلسطينية، وخصوصاُ ضريبة البلو المفروضة على المحروقات والتي يتم تحصيلها من قبل وزارة المالية والهيئة العامة للبترول والتي يبلغ متوسط قيمتها قرابة 3 شواقل على كل لتر من الوقود علماً بأن اسرائيل تقوم باقتطاع 3% من إيرادات ضريبة بلو قبل توريدها للسلطة الفلسطينية.

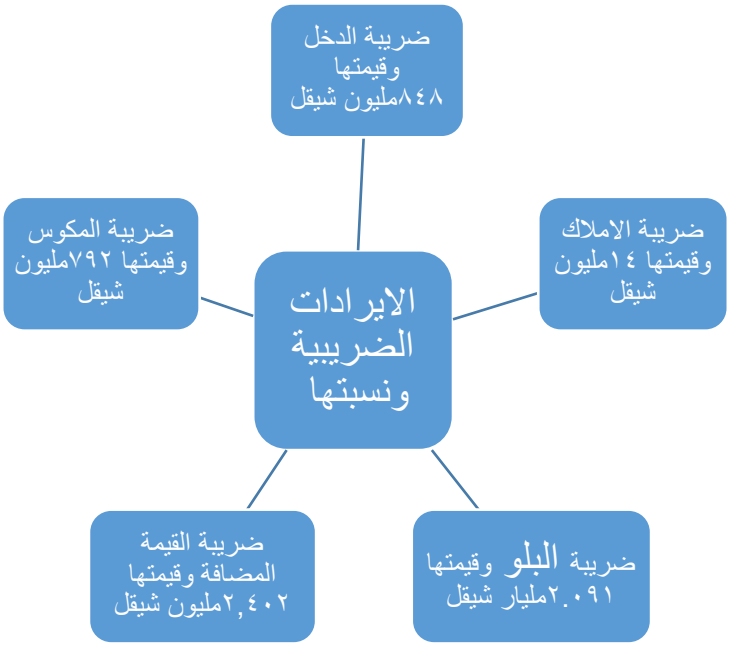

الشكل رقم (2): الإيرادات الضريبية وقيمتها في موازنة 2018.

يبين الشكل رقم (2) أهم مصادر الإيرادات الضريبة للخزينة الفلسطينية حيث يلاحظ أن الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة وضريبة المحروقات شكلت أعلى نسبة من إيرادات الخزينة الفلسطينية في موازنة 2018.

2. **الإيرادات غير ضريبية:** وتشمل رسوم التراخيص والمهن والتأمين وغيرها من الرسوم الإدارية والغرامات والمصادرات والإيرادات الغير ضريبية الأخرى، وتعتبر الغرامات من الإيرادات التي يصعب الاعتماد عليها في تمويل النفقات كون الهدف منها الردع وتوقيع الجزاء وليس الهدف

المالي، والجدول رقم (2) يبين الإيرادات الغير ضريبية التي تم تحصيلها في موازنتي 2018،2019(عوض، 2019، ص29).

جدول رقم (2): الإيرادات الغير ضريبية التي تم تحصيلها في موازنة2018 وموازنة 2019 بالمليون شيقل.

الإيرادات الغير ضريبية	سنة 2018	سنة 2019
ضرائب التسجيل المدني	5	7
رسوم خدمات صحية	103	109
رسوم تأمين صحي	189	212
رسوم مواصلات	139	146
رسوم وزارة الاقتصاد	21	19
رسوم مجلس القضاء الأعلى	60	65
رخص مزاولة المهن	317	115

المصدر: (تقارير وزارة المالية الفلسطينية، 2019)

ويبين الجدول رقم(2) بعض الإيرادات الغير ضريبة التي تم تحصيلها في موازنة السلطة الفلسطينية لموازنة 2018،2019 حيث يلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك بعض الإيرادات الغير ضريبية التي قد ارتفعت في موازنة 2019عما كانت عليه في موازنة 2018 مثل رسوم الخدمات الصحية، ورسوم التامين الصحي، كما يلاحظ انخفاض بعض الإيرادات الغير ضريبة في موازنة 2019 عما كانت عليه في موازنة 2018 مثل رسوم وزارة الاقتصاد، ورخص مزاولة المهنة (التقارير السنوية لوزارة المالية ،2019).

1. **إيرادات المقاصة:** إن إيرادات المقاصة تشكل بنداً هاماً من الإيرادات الناتجة عن المعاملات التجارية بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، والتي يتم تحويلها إلى وزارة المالية وتشمل الجمارك على مستوردات السلطة أو نتيجة الاستيراد المباشر عبر الموانئ والتي يقوم الاحتلال الإسرائيلي بجبايتها، وضريبة القيمة المضافة، ضريبة الشراء وضريبة المحروقات(مدللة ،2016).وإيرادات المقاصة تشكل 70% من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية إلا أن إيرادات

السلطة من المقاصة انخفضت عام 2018 مقارنة بالعام 2017 نتيجة انتشار ظاهرة التهريب وبخاصة تهريب السولار، كما أدى أيضاً قرار إسرائيل في 17 شباط 2019 خصم 11 مليون دولار من عائدات الضرائب (المقاصة) كإجراء عقابي على تخصيص السلطة الفلسطينية مستحقات للمعتقلين وعائلات الشهداء إلى انخفاض إيرادات المقاصة في عام 2019 ورداً على هذا القرار رفضت السلطة الفلسطينية استلام عائدات الضرائب التي يجبيها الاحتلال الإسرائيلي، والجدول رقم (3) يبين أموال المقاصة المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي (المراقب الاقتصادي، 2018).

جدول رقم (3): تواريخ ومبالغ أموال المقاصة المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي.

تاريخ الاستحقاق شهر /سنة	تاريخ الدفع شهر/سنه	مدة الاحتجاز شهر	المبلغ المحتجز (مليون دولار)
2015/1	2015/4	3	450
2019/2	2019/10	8	149

المصدر: (المراقب الاقتصادي، ماس، 2019)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) التواريخ ومبالغ أموال المقاصة التي تم احتجازها من عام 2014 وحتى عام 2019 من قبل الجانب الإسرائيلي حيث أن احتجاز هذه المبالغ هو بمثابة إجراء عقابي يمارسه الجانب الإسرائيلي على الجانب الفلسطيني يؤدي إلى حرمان الخزينة الفلسطينية من أموال المقاصة مما يؤثر على قدرة السلطة الفلسطينية على دفع التزاماتها مثل رواتب موظفيها.

المنح والمساعدات: تعرف المنح والمساعدات بأنها موارد نقدية أو عينية تقدمها الدول المتقدمة أو الدول التي لديها فائض إلى الدول النامية أو الدول الفقيرة وقد تكون المنح والإعانات مشروطة وقد تكون غير مشروطة، وقد سجلت المنح تراجع خلال عام2018 نسبته (6.1%) مقارنة مع العام 2017 كما هو مبين في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4): المنح والمساعدات المقدمة لدعم الموازنة الفلسطينية 2018.

الجهة المانحة	قيمة المنحة	تاريخ المنحة
الاتحاد الأوروبي	316843.33 يورو	2018/1
الاتحاد الأوروبي	2161797.24 يورو	2018/2
الولايات المتحدة الأمريكية	346500 شيقل	2018/3
الولايات المتحدة الأمريكية	3376320 شيقل	2018/4
الاتحاد الأوروبي	61443175.25 يورو	2018/5
الولايات المتحدة الأمريكية	8241500 شيقل	2018/6
السعودية	68311743.57	2018/7
تركيا	2999856 دولار	2018/9
ألمانيا	59996.50 يورو	2018/9
النرويج	427209.58 دولار	2018/10
السعودية	52708901.07 يورو	2018/11
الكويت	50299945 دولار	2018/12

المصدر: (المراقب الاقتصادي، ماس، 2019).

يبين الجدول رقم (4) المنح العربية والأجنبية التي قدمت من أجل دعم موازنة 2018 الفلسطينية حيث حصلت السلطة الفلسطينية على منح من دول عربية مثل الكويت والسعودية كما حصلت على منح من دول أجنبية مثل الاتحاد الأوروبي والنرويج وذلك من أجل تغطية العجز الذي كانت تعاني منه الموازنة الفلسطينية والذي قدر في موازنة 2018 بمبلغ 721مليون دولار أمريكي (تقارير جهاز الإحصاء الفلسطيني، 2019).

نفقات الخزينة الفلسطينية:

تعرف النفقات العامة بانها مبلغ نقدي أو قدر عيني قابل للتقويم النقدي يتم إنفاقه عن طريق الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها؛ لإشباع حاجات عامة كما تعرف النفقة بأنها مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية في إطار ممارستها لنشاطها من أجل إشباع حاجه ويتم توقع النفقات كما ويتم توقع الإيرادات لمدة سنة مالية، ويؤخذ بعين الاعتبار عند تقدير النفقات الوضع الحالي والمستقبل بخصوص النمو السكاني والتضخم المالي، ومن الجدير بالذكر أن النفقات العامة للدول هي في ازدياد على مستوى دول العالم (رجب، 2011).

وتتبع أهمية النفقات العامة من تعدد الحاجات الإنسانية في شكلها وخصائصها، ويتم تنظيمها من خلال القانون والذي يعد الأداة التنظيمية التي يلجأ لها المشرع في وضع القواعد العامة الملزمة في مختلف الميادين، وتنقسم الموازنة العامة بشكل أساسي إلى قسمين أساسين يتمثلان في النفقات العامة، والإيرادات العامة (صباح وتايه، 2016).

بنود نفقات الخزينة الفلسطينية:

قسم المشرع الفلسطيني النفقات العامة حسب أبواب الإنفاق الرئيسية في الموازنة العامة الفلسطينية إلى الرواتب والأجور، النفقات التشغيلية، النفقات التحويلية، النفقات الرأسمالية، النفقات التطويرية، صافي الإقراض:

- **الرواتب والأجور (تعويضات العاملين):** وتتضمن كل من الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية، وهي تستنزف وتستهلك الحصة الأكبر من النفقات الجارية حيث بلغت نفقات الأجور والرواتب (8,642) مليون شيقل من إجمالي العام من موازنة2018 (التقرير السنوي لوزارة المالية، 2019).

- **النفقات الرأسمالية:** وهي ما تنفقه الحكومة لامتلاك الأصول الثابتة والمخزون مثل المباني والطرق (وزارة المالية، 2018).

- **النفقات التطويرية:** وهي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث تتميز العمر الافتراضي والعائد من النفقة وقد بلغت النفقات الرأسمالية والتطويرية (1,909) مليون شيقل من الإجمالي العام في موازنة السلطة الفلسطينية لعام 2018(الفريق الأهلي، موازنة المواطن، 2018).

- **النفقات التحويلية:** هي النفقات التي تنفقها الدولة دون الحصول على أية سلعة أو خدمة بالمقابل، وإنما يقصد بها توزيع الثروة والدخل العام بين الفئات الاجتماعية والمختلفة وتشمل الإعانات الخيرية والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية، حيث بلغت النفقات التحويلية(4,167) مليون شيقل من الإجمالي العام في موازنة السلطة الفلسطينية لعام 2018 (الخطيب، 2011).

- **النفقات التشغيلية:** وهي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسات العامة وهي جزء من النفقات الجارية وتشمل تكاليف السفر بمهمات رسمية والإيجارات ومصاريف الكهرباء والمياه، حيث بلغت النفقات التشغيلية (2,391) مليون شيقل من الإجمالي العام في موازنة السلطة الفلسطينية لعام2018 (تقارير سلطة النقد الفلسطينية، 2014).

- **صافي الإقراض:** هو المصطلح المتداول منذ استحداث حساب الخزينة الموحد في عام 2002 للدلالة على المبالغ المخصومة من إيرادات المقاصة من قبل إسرائيل ويقصد به ما يخصمه الجانب الإسرائيلي من إيرادات المقاصة لتغطية فواتير الكهرباء، والمياه المتراكمة على وحدات الحكم المحلي، حيث بلغ صافي الإقراض (900) مليون شيقل من الإجمالي العام في موازنة السلطة الفلسطينية لعام2018 (الفريق الأهلي، موازنة المواطن، 2017).

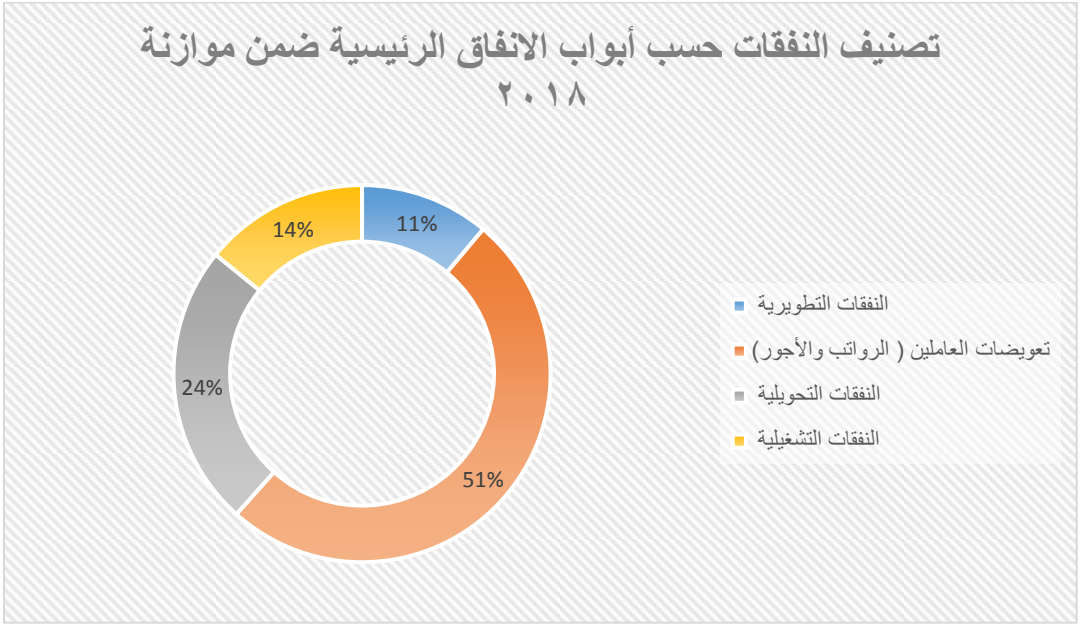

الشكل رقم (3): تصنيف النفقات حسب أبواب الإنفاق في موازنة 2018.

ويبين الشكل (3) تصنيف النفقات حسب أبواب الانفاق في موازنة السلطة الفلسطينية حيث يلاحظ أن بند الرواتب والأجور استحوذ على أعلى نسبة من النفقات وتليها النفقات التحويلية أما اقل النفقات فكانت على النفقات التطويرية.

مشاكل الخزينة الفلسطينية:

تعاني خزائن دول العالم من مشاكل متنوعة، وتختلف هذه المشاكل حسب الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول، ففي فلسطين تعاني السلطة الوطنية من مشاكل متعددة خاصة في خزينتها، ونذكر منها ما يلي:

1. العجز في السيولة، مما يؤدي إلى صعوبات متعددة تؤثر على أداء السلطة لمهامها، فجزء كبير من موارد السلطة الفلسطينية التي تعتمد عليها في ميزانيتها بقي مرتبطاً بالجانب الإسرائيلي، وبخاصة أن تمويل الخزينة الفلسطينية طوال عمر السلطة الوطنية الفلسطينية اعتمد بشكل كبير على المنح والمساعدات، حيث شكلت ما نسبته 59%من موازنة السلطة الفلسطينية لعام 2018 (ماس، 2018).

2. حصول زيادة سريعة في حجم الإنفاق الجاري خاصة ببند الرواتب والأجور، والناجم عن التوسع الكبير في التعيينات الحكومية، حيث عملت السلطة الوطنية على توظيفات دائمة في مؤسسات السلطة المدنية والعسكرية، حيث وصل عدد الموظفين حتى عام 2019 (128) ألف موظف وبلغت فاتورة الرواتب الشهرية لشهر 2018/12 ما قيمته 529 مليون شيقل (الفريق الأهلي، الموازنة العامة، 2019).

3. تعدد القنوات التي تؤول إليها الموارد، فكانت المساعدات والمنح التي كانت تخصص لتمويل برامج محددة في الوزارات تأتي مباشرة إلى صناديق الوزارة والمشاريع الخاصة بها، حيث لم يكن هناك حساب موحد للخزينة تؤول إليه كل المستوردات (صبري ،2010، ص35).

4. تسرب المال العام، مما حدا ببعض الأطراف المانحة إلى اتخاذها حجة لوقف المساعدات والقروض إلى الخزينة الفلسطينية.

5. أدى قرار حكومة الاحتلال باقتطاع مبلغ 138 مليون دولار سنوياً من المقاصة بدلاً من مستحقات المعتقلين وعائلات الشهداء إلى تطورات مالية لم تكن بالحسبان، حيث اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تعليق موازنة عام 2019 واستبدالها بموازنة طوارئ (المراقب الاقتصادي، ماس، 2019).

ثالثاً: قطاع المحروقات في فلسطين:

مرت المحروقات في الضفة الغربية بعدة مراحل عبر السنوات السابقة، وفيما يلي توضيح لأهم هذه المراحل.

مراحل تطور قطاع المحروقات في فلسطين:

تعد عملية التنقيب عن البترول هي عبارة عن سلسلة واسعة ومتكاملة من الحلقات تعتمد في نجاحها، على عوامل سياسية واقتصادية واستثمارية متعددة، فالاستكشاف والحفر عمليتان باهظتا التكلفة، وكانت أولى عمليات التنقيب عن النفط في فلسطين في شهر آذار عام 1914، غير أن نشوب الحرب العالمية الأولى أدى إلى تعطيل عمليات المسح والاستكشاف (الخدروي، 1990، ص3-8).

بدلت إسرائيل جهودا مكثفة في الاستكشاف والتنقيب عن البترول، حيث برز الاهتمام الإسرائيلي في التنقيب عن النفط منذ أوائل الخمسينات حيث بدأت إسرائيل عمليات حفر الآبار عام 1953 وكانت إسرائيل تتوقع أن تقوم بالتصدير للخارج بحلول عام 2020 الا أنها لم تنتج إلا كميات قليلة لا تسد حاجة السوق المحلي (العنتري، 2018).

أما فلسطينيا وبسبب سيطرة إسرائيل الكاملة على مساحة 60% من الأراضي الفلسطينية حالت دون استغلال الموارد الطبيعية الموجودة فيها إلا أن الحكومة الفلسطينية سعت في كل الاتجاهات من أجل انتزاع حقها في استغلال الثروات الموجودة فيها حيث قامت بعقد بعض الاتفاقية مع بعض الدول من اجل استيراد المحروقات منها مثل فنزويلا إلا أن هذه الاتفاقية لم تبصر النور، حيث كان من المتوقع أن تدرّ مبالغ كبيرة

على الخزينة الفلسطينية، كما قامت الهيئة العامة للبترول الفلسطينية في عام 2019 بزيارة مصفاة البترول الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة لبحث امكانية استيراد المحروقات والغاز منها إلا أنه وحتى الآن لم يتم الكشف عن مخرجات هذه الزيارة (هيئة البترول الفلسطينية، 2019).

مفهوم ضريبة المحروقات وأنواعها:

تعرف المحروقات: بأنها المواد التي بفعل احتراقها تنتج طاقة حرارية يمكن استغلالها صناعياً، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام كبرى: المحروقات الصلبة، مثل فحم الخشب، والفحم الحجري، ومن ثم المحروقات السائلة، مثل النفط ومشتقاته، ثم المحروقات الغازية، مثل الغاز الطبيعي، وغازات تكرير النفط، وغازات تكرير الفحم الحجري، وأخيراً المحروقات النووية (المختار، 2014).

وتشكل الضرائب المفروضة على المحروقات الغالبية العظمى من الإيرادات العامة في دول العالم، وفي الوقت الذي تفرض فيه الضرائب غير المباشرة، بأشكالها ومسمياتها المختلفة على الاستهلاك من السلع والخدمات وبالتالي تنال من جميع المستهلكين كلا حسب استهلاكه، وتعتبر الضرائب على المحروقات أساس هذه الضرائب، والتي يتحملها المستهلك النهائي (صالح، 2013).

تعد ضريبة البلو(ضريبة المشتريات) من أهم الضرائب الغير المباشرة التي تقوم الهيئة العامة للبترول بنقل عبئها للتاجر الفلسطيني؛ ليتم جبايتها في نهاية كل شهر، وتحويلها لصالح الخزينة العامة الفلسطينية، وضريبة البلو هي من أكثر أنواع الضرائب المفروضة على المحروقات وأكثرها كلفة على المستهلك الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي ضريبة مفروضة على المحروقات في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية (الهيئة العامة للبترول، 2018).

الجهة المسؤولة عن تنظيم البترول:

بناء على بروتوكول باريس الاقتصادي تم تأسيس هيئة البترول الفلسطينية لتكون الجهة الوحيدة المشرفة على قطاع المحروقات فيما يتعلق بجميع الشؤون الخاصة بهذا القطاع، وتم إنشاء الهيئة العامة للبترول في 1994/8/10 بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء ثم في سنة 2003 تم ضمها إلى وزارة المالية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2003 (علاونة، 2014).

تضم الهيئة العامة للبترول عدة دوائر من أهمها المستودعات، والشؤون المالية والتراخيص، والشؤون الفنية، والرقابة وضبط الجودة والمشتريات، والشؤون الإدارية، والإصابة والتشغيل، المشتريات، المبيعات، كما بلغ عدد موظفي هيئة البترول حتى نهاية عام 2019 (190) موظف وتقوم الهيئة بشراء مشتقات البترول والغاز من الشركات الإسرائيلية وتزويد السوق الفلسطينية بتلك المنتجات، ويتركز جل اهتمام الهيئة في تأمين وتوفير القدر الكافي من المواد البترولية؛ طبقاً للمواصفات والمقاييس العالمية، والاستمرارية، كما تسعى لمنع التهريب ومراقبة الجودة للمشتقات النفطية (مقابلة مع مدير الهيئة العامة للبترول، 2019).

أهداف الهيئة العامة للبترول ومهامها:

تسعى الهيئة للنهوض بالقطاع النفطي والبترولي والبتروكيماوي للوصول به للوضع الأمثل، وترسيخ نظام فعال ومستقل قادر على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية المتزايدة للمجتمع الفلسطيني من خلال:

1. تأمين احتياجات السوق المحلي من المشتقات النفط السليمة (سولار، كاز، غاز طهي، بنزين) والزيوت المعدنية والغاز الطبيعي بما فيها الاستيراد المباشر.
2. تنمية الثروة البترولية وحسن استغلالها.
3. توفير شروط الأمن والسلامة العامة وطرق التخزين السليمة.

4. منح التراخيص المطلوبة، والعمل على توفير الأنظمة واللوائح المنظمة لهذا القطاع، وتحديد أسعار الوقود شهريا بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي العام للسلطة الوطنية ومعدل دخل الفرد الفلسطيني.

5. منع التهريب ومراقبة الجودة للمشتقات النفطية.

6. توفير مخزون استراتيجي من المشتقات النفطية.

7. تقديم الاستشارات الفنية المجانية لأصحاب المحطات (علاونة، 2014، ص68).

صلاحيات الهيئة العامة للبترول:

بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (17) مادة رقم (2) لعام 2008 م بشأن نظام التراخيص الصادرة عن الهيئة العامة للبترول، فإن الهيئة تمارس الصلاحيات التالية:

1. منح وتجديد التراخيص مع عدم الإخلال بالشروط الخاصة بكل من الجهات ذات العلاقة.

2. التراخيص اللازمة لإنشاء المحطات.

3. الموافقة على موقع خزانات الغاز المسال وتمديداتها في الإنشاءات السكنية والصناعية.

4. دعم بعض المنشآت الصناعية من خلال تزويدها بالسولار بأسعار منخفضة.

5. تشغيل الأيدي العاملة.

6. الإذن بترخيص الصهاريج ومركبات توزيع أسطوانات الغاز المطابقة للمواصفات والمقاييس الفلسطينية (ماس، 2013، علاونة، 2014).

كيفية الحصول على المحروقات:

من المعروف أن فلسطين دولة غير منتجة للنفط، وتعتمد اعتماداً كلياً على استيراد المحروقات من إسرائيل من أجل توفير مختلف أنواع المنتجات البترولية ، حيث تقوم الهيئة بشراء المحروقات من

خلال أنها أولاً تقوم بتحديد كميات المحروقات المطلوبة وذلك بالاعتماد على الكميات التي تم طلبها في الشهر السابق، وبعد ذلك يتم إرسال كشف بالكميات المطلوبة إلى الشركات المزودة التي تتعامل معها الهيئة قبل أسبوعين لكي تقوم بتوريد الكميات في الشهر التالي، حيث تتعهد الشركة بتوفير هذه الكميات كما تتعهد بالالتزام بالوقت المحدد لتوريد المحروقات للهيئة وفي حال إخلال هذه الشركات بالاتفاق يحق للهيئة اللجوء إلى محكمين دوليين إلا أن الإخلال بالاتفاق نادر الحدوث، وتقوم الهيئة بتسديد ثمن الكميات المحروقات المستوردة أولاً، ثم تقوم بعد ذلك بالمطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة على المحروقات وضريبة البلو، وبعد استرداد الضرائب من الجانب الإسرائيلي تقوم الهيئة بتوريدها مباشرة إلى الخزينة الفلسطينية، وتتعامل الهيئة حالياً مع شركتين إسرائيليتين قامت بالتعاقد معهما وهما شركة باز وهي شركة تملك مصفاة بترول ومقرها يكوم وتم التعاقد معها في عام 2006، وشركة بازان في حيفا وهي شركة تمتلك مصفاة البترول في حيفا (مقابلة مع مدير هيئة البترول، 2019).

آلية الإعلان عن أسعار الوقود:

تتحدد أسعار المحروقات المختلفة للجمهور، بموجب إعلان يصدر عن الهيئة العامة للبترول، ويتم الإعلان عن جدول أسعار المحروقات الإسرائيلية المختلفة (سولار، بنزين 95،بنزين 98، الكاز، والغاز) في آخر يوم في الشهر، وتسري طيلة الشهر التالي دون أية تعديلات، حيث يتم إعلام شركات ومحطات البترول رسمياً مساء آخر يوم عمل في الشهر من قبل الهيئة العامة للبترول، مع الأخذ بعين الاعتبار أن سعر لتر البنزين للمستهلك الفلسطيني ينبغي ألا يقل عن سعر اللتر للمستهلك الإسرائيلي بأكثر من 15% من السعر النهائي للمستهلك في إسرائيل، وذلك بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية (الهيئة العامة للبترول، 2013)

آلية عمل دائرة التراخيص وإصدار الرخص الخاصة بمحطات المحروقات:

تعمل هيئة البترول ضمن منظومة تتمثل بأنظمة فرعية، تمثل نظاماً خاصاً بالتراخيص لأصحاب محطات الوقود، حيث يعمل نظام التراخيص حسب القرار الصادر عن مجلس الوزراء بموجب قرار رقم (17) لعام 2008م، وفي المقابلة التي أجريت مع دائرة التراخيص في الهيئة العامة للبترول،

والتي تبين من خلالها أن عدد محطات الوقود الموجودة في الضفة الغربية تكفي لتلبية حاجات المواطنين، كما أفادت الدائرة أنه قبل عام 2009 كان يتم منح التراخيص بصورة عشوائية ولكن بعد ذلك تم وضع شروط من أجل الحصول على ترخيص للمحطة، حيث تقدر عدد الطلبات المجمدة لدى الهيئة حتى الآن ب 310 طلب، وتقوم دائرة التراخيص بإعداد دراسات اللازمة لغايات ترخيص المحطات، كما تقوم أيضاً بدراسة الطلبات المقدمة للحصول على الرخص اللازمة لعمل محطات الوقود وتجديدها، كما تقوم دائرة التراخيص باتخاذ القرار بإحالة الطلبات الموافقة للشروط والدراسات إلى لجنة الكشف، ورفض الطلبات الغير مطابقة وذلك خلال 21 يوماً من تاريخ تقديم الطلب، من خلال لجنة الكشف فهي تقوم بالكشف الفني لموقع المحطة، وبعد ذلك تقوم برفع تقريرها إلى لجنة التراخيص خلال 30 يوماً من تاريخ إحالة الطلبات إليها من دائرة التراخيص، أما لجنة التراخيص فتقوم بدراسة التقارير المحالة إليها من قبل لجنة الكشف لاتخاذ القرار بشأن منح الموافقة الأولية وذلك خلال 30 يوماً من تاريخ إحالة التقرير إليها، أما لجنة التشغيل فهي تختص باتخاذ القرار بشأن الموافقة على تشغيل المحطة بعد التأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات المعتمدة ثم يتم رفع قرار اللجنة إلى المدير العام للمصادقة عليها، ليتم بعد ذلك تسليم الرخصة لصاحب العلاقة بعد دفع الرسوم المستحقة عليها حسب الأصول، وتكون الرخصة سارية المفعول لمدة عام من تاريخ الحصول عليها (مقابلة مع دائرة المشتريات في هيئة البترول، 2019).

وتقدر دائرة التراخيص في الهيئة العامة للبترول الفلسطينية التكاليف الكلية لإنشاء محطة وقود تتراوح ما بين مليون ونصف دولار إلى مليونيْ دولار، أما بالنسبة للمحطات القائمة فهي موزعة حسب الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): توزيع محطات المحروقات في فلسطين/ الضفة الغربية.

اسم المحافظة	عدد محطات المحروقات
أريحا والأغوار	11
جنين	39
طوباس	10
طولكرم	23
قلقيلية	13
نابلس	31
سلفيت	10
رام الله والقدس (أبو ديس، العيزرية)	55
بيت لحم	24
الخليل	56
المجموع	277

المصدر: (مدير دائرة التراخيص، هيئة البترول الفلسطينية، 2019)

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن قطاع الوقود يعمل فيه 277شركة في الضفة الغربية موزعة بين مناطق الضفة الغربية، حيث أن منطقة رام الله والقدس تحتل العدد الأكبر من المحطات وباقي المحطات موزعة على باقي مدن الضفة الغربية، وتبين إحصائيات جهاز الإحصاء الفلسطيني وهيئة البترول أنه وبالرغم من زيادة محطات الوقود إلا أن استهلاك الفلسطينيين لمشتقات البترول بقي حول معدله السنوي، وهو ما يشير إلى أن هناك ثباتاً نسبياً في نسبة استهلاك هذه السلع، وعدم النمو في هذا القطاع (قباجه، 2015، ص19).

بروتوكول باريس الاقتصادي:

يعرف برتوكول باريس الاقتصادي بأنه اتفاق اقتصادي تعاقدي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وجرى توقيع هذا البروتوكول في باريس بتاريخ 29 أبريل/ نيسان 1994، وينص على أن الأراضي الفلسطينية وإسرائيل تقع ضمن غلاف جمركي واحد، باستثناء قوائم سلعية يسمح للسلطة الفلسطينية باستيرادها من الدول العربية

خارج إطار التعرفة الجمركية والمواصفات الإسرائيلية وضمن حصص محدودة يعاد النظر فيها كل ستة أشهر وفقاً لاحتياجات السوق الفلسطينية (الأشقر،2015، ص7).

المحروقات في بروتوكول باريس الاقتصادي:

وبعد توقيع اتفاق أوسلو بين الجانبين الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1994، تم إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وكانت المنتجات البترولية كما أسماها الاتفاق من ضمن الأمور التي بحثها الاتفاق، حيث أشارت المادة (3/بند12) إلى أنه:

أ- ستكون المقاييس الأردنية كما حددت في الملحق المرفق بالاتفاقية، مقبولة في استيراد المنتجات البترولية إلى المناطق، في حالة استجابتها لمتوسط المقاييس القائمة في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو مقاييس الولايات المتحدة الأمريكية التي وضعت معاييرها حسب المعايير المحددة للظروف الجغرافية لإسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية، وستحال حالات المنتجات البترولية التي لا تستجيب لهذه المواصفات، إلى لجنة خبراء مشتركة من أجل إيجاد الحل المناسب لها. وللجنة أن تقرر ثنائياً قبول مستويات مختلفة لاستيراد البنزين تستجيب للمقاييس الأردنية رغم أنها لا تستجيب في بعض المعايير لمقاييس المجموعة الأوروبية أو المقاييس الأمريكية. وستعطي اللجنة قرارها في غضون ستة أشهر وفي انتظار قرار اللجنة، ولفترة لا تزيد عن ستة أشهر من توقيع الاتفاقية للسلطة الفلسطينية أن تستورد البنزين للسوق الفلسطينية في المناطق وفقاً لاحتياجات هذا السوق، على أن:

1. أن يكون هذا البنزين معلماً بلون مميز مختلف عن البنزين المسوق في إسرائيل.

2. أن تتخذ السلطة الفلسطينية كل الخطوات الضرورية لضمان عدم تسويق هذا البنزين في إسرائيل.

ب- لن تتجاوز الفرق في الثمن النهائي للبنزين للمستهلكين في المناطق، (15%) من السعر الرسمي النهائي للمستهلك في إسرائيل. وللسلطة الفلسطينية الحق في تحديد أثمان المنتجات البترولية، عدا البنزين للاستهلاك في المناطق.

ج- إذا اتفقت مستويات البنزين المصري مع شروط الفقرة الفرعية (أ)، فسوف يسمح أيضاً باستيراد البنزين المصري (اتفاقية باريس الاقتصادية).

رابعاً: المحروقات المهربة

مفهوم المحروقات المهربة:

يعرف تهريب المحروقات بأنه إدخال المحروقات دون المرور بنقاط العبور الرئيسية المخصصة لدخول المحروقات للأراضي الفلسطينية، ويتم تهريب المحروقات من إسرائيل إلى مناطق " ج " في الأراضي الفلسطينية، حيث وصلت النقاط العشوائية (الغير مرخصة) التي تبيع السولار لأكثر من 90 نقطة عشوائية، ويتركز معظمها في منطقة الوسط والجنوب، كما أن نسبة تهريب السولار تتراوح ما بين 17% إلى 25% من الكمية المستهلكة في الأراضي الفلسطينية حيث تشير دراسات إلى أن معدل الاستهلاك الشهري الفلسطيني من المحروقات يتراوح بين65-70 مليون لتر بينما يبلغ معدل الاستهلاك الفلسطيني السنوي نحو 800 مليون لتر(الهيئة العامة للبترول، 2017).

أسباب تفشي ظاهرة تهريب المحروقات:

أجمعت العديد من الدراسات على أن هناك أسباباً مجتمعة قد أدت إلى تفاقم ظاهرة تهريب المحروقات في فلسطين وتزايدها من سنه إلى أخرى (علاونة 2014، أبو صلاح 2013، صبري 2004) ويمكن حصر أهم هذه الأسباب بما يلي:

1. غياب الدور الاقتصادي للسلطة الفلسطينية، وضعف تطبيق السياسات التجارية والضريبية من جانب السلطة بسبب تحكم إسرائيل بالسياسات التجارية والضريبية الفلسطينية بناءً على بروتوكول باريس الاقتصادي.

2. عدم كفاية الأجهزة الرقابية في مكافحه ظاهرة التهريب بالإضافة إلى تحكم إسرائيل بالمعابر الداخلية والخارجية وسيطرتها الكاملة على 82% من مساحة الضفة الغربية (منطقة ج ومنطقة

ب)، وهذا يعني أن صلاحيات أجهزة مكافحة التهريب الفلسطينية تغطي 18% فقط من مساحة الضفة الغربية.

3. عدم فاعلية القوانين المتبعة كونها قديمة ولا تواكب تطورات الحالة وخاصة في جانب فعالية العقوبات.

4. وجود المستعمرات بكثافة إذ أن 80% من المحروقات حسب تقارير الضابطة الجمركية تهرب من المستعمرات (جميل، 2018).

أثر المحروقات المهربة على الخزينة والسوق الفلسطينية:

يعتبر قطاع المحروقات أحد أهم القطاعات المولدة للدخل والموارد المالية لخزينة السلطة الفلسطينية حيث أن هيكل إيرادات الخزينة الفلسطينية يتألف من الإيرادات المحلية (ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الجمارك والمكوس) وتعد إيرادات المحروقات من أبرز الإيرادات المالية للخزينة الفلسطينية، بمتوسط سنوي يبلغ قرابة 2,9 مليار شيقل، وبالتالي فإن انتشار ظاهرة تهريب المحروقات من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية أدى إلى انخفاض إيرادات الخزينة بشكل مباشر، حيث بلغت إيرادات الخزينة الفلسطينية من ضريبة المحروقات عام 2017 ما يقارب 3,049 مليار شيقل وقد توقعت الخزينة الفلسطينية ارتفاع الإيرادات في عام 2018 إلا أن إيرادات الخزينة من ضريبة المحروقات لعام 2018 بلغت 2,091 مليار شيقل أي انخفاض في إيرادات الخزينة بنسبة 20,7 % ويرجع السبب في الانخفاض إلى تنامي ظاهرة التهريب حيث بلغت كميات المحروقات المهربة التي تم ضبطها عام 2017ما يقارب 91,602 ألف لتر بينما بلغت المحروقات المهربة عام 2018 ما يقارب 208,700 ألف لتر أي زيادة في ظاهرة التهريب (جميل، 2018).

إن ارتفاع ظاهرة التهريب ترك آثاراً سلبية على المواطن الفلسطيني وعلى البيئة الفلسطينية أيضاً، حيث أثر على المواطن والبيئة من خلال إلحاق الضرر في المناطق التي يسكنها، وفي مركباتهم نتيجة أن هذه المحروقات غير مطابقة للمواصفات والمقاييس حيث تؤدي إلى أعطاب في مركباتهم

كما أن عملية الخلط المحروقات بمواد خطرة وكيماوية تضر بصحة وسلامة المواطنين كما تلحق الضرر أيضاً بأصحاب محطات الوقود؛ لأن عملية تهريب المحروقات للسوق الفلسطينية وبيعه بأسعار أقل مما عليه أدى إلى تراجع حجم المبيعات لذا أصحاب المحطات من خلال التأثير على الأرباح التي يحققونها، كما أدى إلى التأخر في تسديد مستحقاتهم لهيئة البترول إلى جانب ذلك أدى إلى إغلاق بعض محطات الوقود بسبب تراكم الديون عليها، حيث بلغت ديون الهيئة على أصحاب محطات الوقود حتى عام 2018 ما يقارب 200ألف شيقل (مقابلة مع مدير الضابطة الجمركية، 2019).

كيف تتم عملية تهريب المحروقات:

تعد ظاهرة التهريب بشكل عام وظاهرة تهريب المحروقات بشكل خاص من أخطر الظواهر التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني ومما يدل على تفشي هذه الظاهرة وتفاقمها عدد حالات التهريب التي تم ضبطها من قبل جهازي الأمن الوقائي والضابطة الجمركية، إذ وصل عدد قضايا التهريب المضبوطة عام 2017 إلى 5672 قضية، بينما وصل عددها إلى 5822 قضية خلال عام 2018 وكانت أكثر القضايا التي تم ضبطها هي في مناطق جنوب ووسط الضفة الغربية أكثر من مناطق شمال الضفة الغربية، حيث وصل عدد النقاط العشوائية المنتشرة في أرجاء الوطن إلى 90 نقطة عشوائية تم إغلاق 30 نقطة منها من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية، وتتم عملية التهريب عبر شاحنات يقودها سائقون قادمون من أراضي عام 1948 إلى الضفة الغربية خلسة، حيث تقوم شركات مختصة تحمل لوحة إسرائيلية لها علاقة مع بعض الأشخاص في مناطق السلطة الفلسطينية بتهريب المحروقات، وبالعادة يتم تهريب السولار لإن تركيبة السولار الكيميائية يسهل إعادة تركيبها أما البنزين والكاز لا تسمح تركيبتها الكيميائية بإعادة تركيبها مرة أخرى، ويوجد بالعادة نوعان من التهريب إما أن يتم تهريب سولار سليم ويتم ذلك عن طريق صهاريج تحمل لوحة إسرائيلية حيث لا تقوم بإفراغ كامل الصهريج في المستوطنة، بل تقوم بالاحتفاظ بجزء منه وتقوم ببيعه بعد الخروج من المستوطنة إلى أحد المهربين الفلسطينيين، ويمتاز هذا السولار بأنه نظيف غير مخلوط بالزيوت، او عن طريق صهاريج اسرائيلية تقوم ببيع السولار المعطوب والمغشوش بعد

خلطة ببعض أنواع الزيوت في منطقة عطروت، إلى احد المهربين الفلسطينيين ، ويقوم المواطن الفلسطيني بالإقبال على شراء المحروقات المهربة بسبب انخفاض سعرها، حيث أوضح مدير الصيانة في شركة "هيونداي" للسيارات أن أغلب الأعطال المسجلة في السيارات الجديدة ناتجة عن تعبئة وقود مهرب أو مغشوش، فالوقود المغشوش يسهم في تخريب ملف تدوير الغاز العادم، وكذلك يعطل عمل " التيربو"، كما يتضرر نظام حقن الوقود مما يحدث مشكلة في ضغط السولار، إلى جانب حدوث خلل في البخاخات الكهربائية الحساسة لنظام السولار على الرغم من أنها تسبب أضراراً وأعطاباً في محرك السيارة البخاخات" (مدير الضابطة الجمركية، 2019).

وبالعادة تتم مداهمة نقاط بيع المحروقات المهربة ليلاً من خلال عملية مشتركة يقوم بها جهازا الأمن الوقائي والضابطة الجمركية، حيث يتم مراقبة النقطة لعدة أيام وبعد ذلك يتم مداهمة هذه النقطة واعتقال المهرب والتحفظ على المعدات والسولار ومهرب المحروقات، ويتم إرسال السولار المهرب إلى الهيئة العامة للبترول والتي بدورها تقوم بأخذ عينه وفحصها في مختبرات بيرزيت وحالياً تم افتتاح مختبرات في البوليتكنيك فإذا كانت نتيجة الفحص سلبية وغير مطابقة للمواصفات فهذا يدل على أنه سولار مغشوش، ويتم مصادرته والتحفظ عليه وعلى المعدات في مخازن هيئة البترول، ويتم تحويل المتهم إلى نيابة الجرائم الاقتصادية لاستكمال الإجراءات، أما إذا كانت نتيجة الفحص سليمة ومطابقة للمواصفات ولكن تم إدخالها بطريقة غير قانونية يتم مصادرتها والتحفظ عليها في مخازن الهيئة، لتقوم الهيئة فيما بعد بإعادتها للجانب الإسرائيلي وتتحمل الهيئة تكاليف النقل للجانب الإسرائيلي، والجانب الإسرائيلي بدوره يقوم بتكرار السولار وفي مقابل هذه العملية تحصل الهيئة على كميات قليلة من السولار السليم ولا يتم إعادة أي مبالغ نقدية للهيئة بدل كميات السولار التي تم ضبطها وتحويلها للجانب الإسرائيلي (مقابلة مع مدير هيئة البترول، 2019).

أما فيما يتعلق بالصهاريج وسيارات النقل والمضخات التي يتم ضبطتها أثناء إلقاء القبض على مهربي المحروقات عادة ما يتم مصادرتها وتحول فيما بعد إلى نيابة الجرائم الاقتصادية، التي تقوم بإتلافها كما هو مبين في الجدول رقم (6) (تقارير الضابطة الجمركية، 2019).

جدول رقم (6): توزيع المضخات وصهاريج وسيارات النقل التي يتم ضبطها.

السنة	المضخات	الصهاريج/ سيارات النقل
2014	4	5
2015	6	3
2016	10	2
2017	13	3
2018	70	12
2019	93	20

المصدر:(جهاز الضابطة الجمركية، 2019).

ويبين الجدول رقم (6) المضبوطات التي تم مصادرتها من قبل جهاز الضابطة الجمركية من مهربي المحروقات، حيث يلاحظ أن هناك تزايداً في المضخات والصهاريج التي يتم ضبطها وهذا يشير إلى الجهود التي يبدلها جهاز الضابطة الجمركية من أجل محاربة ظاهرة التهريب، والحد من آثارها السلبية على المجتمع الفلسطيني.

الجهة المسؤولة عن محاسبة مهرب المحروقات:

تعرف الجهة المسؤولة عن جرائم تهريب المحروقات باسم نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية، وهي نيابة متخصصة تم إنشاؤها بقرار من النائب العام رقم 2006/28، وتضمن هذا القرار والقرار اللاحق له والذي يحمل الرقم 2012/1 اختصاصات هذه النيابة حيث تناولت ثلاثة اختصاصات أساسية هي: مكافحة جرائم غسيل الأموال، مكافحة التهريب الضريبي والجمركي، مكافحة الجرائم الاقتصادية المتعلقة بحماية المستهلك وعرض بضائع فاسدة أو منتهية الصلاحية، مخالفة التسعيرة، وتداول منتجات المستوطنات، الغش، الإضرار بصحة المواطن، بالإضافة إلى متابعة القضايا ذات الطابع التجاري كالاعتداء على علامة تجارية (التقرير السنوي للنيابة 2018).

بعد أن يتم إلقاء القبض على مهرب المحروقات ويتم التحفظ على المعدات والآلات والتحفظ على السولار المهرب في مخازن الهيئة، يتم تحويل المهرب إلى نيابة الجرائم الاقتصادية المختصة حيث يوجد مقرها الرئيسي في رام الله ويوجد لها (13) فرعاً في جميع أرجاء الضفة الغربية بالنظر في

جرائم تهريب المحروقات حيث تتم محاكمته وبالعادة إذا كان مهرب المحروقات من حملة الهوية الإسرائيلية، فيتم تسليمه إلى الارتباط الإسرائيلي كونه يتمتع بحصانه فلا يتم محاكمته، أما حملة الهوية الفلسطينية فيطبق عليه قانون المواصفات والمقاييس رقم (6) لسنة 2000 وقانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005.

حيث يصدر بحق مهرب المحروقات دفع غرامة مالية إلى جانب عقوبة الحبس ويجوز دمج العقوبتين معاً، وتشير التقارير السنوية الصادرة عن نيابة الجرائم الاقتصادية أن عدد القضايا المحمولة للنيابة في تزايد خاصة خلال أربع سنوات الأخيرة، مما يدل على أن هذه الظاهرة في تنامٍ وتزايد، كما يبين الجدول رقم (7) توزيع قضايا التهريب المحروقات في الضفة الغربية (مقابلة مع رئيس نيابة الجرائم الاقتصادية، 2019).

جدول رقم (7): توزيع قضايا تهريب المحروقات في فلسطين/ الضفة الغربية.

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رام الله	1	2	5	10	23	30
سلفيت	5	3	1	2	6	10
بيت لحم	1	1	2	3	25	18
طوباس	3	5	3	7	6	15
جنين	5	2	6	4	2	23
الخليل	3	4	15	24	35	42
نابلس	5	4	1	5	8	23
طولكرم	5	5	1	4	2	15
قلقيلية	6	3	2	2	2	10
المجموع	40	29	33	40	109	186

المصدر: (التقرير السنوي للنيابة الجرائم الاقتصادية، 2019).

ويبين الجدول رقم (7) عدد القضايا المحولة للنيابة الجرائم الاقتصادية من عام 2014 إلى عام 2019، حيث أن أكثر المناطق الذي تم تحويل قضاياها إلى محكمة الجرائم الاقتصادية هي مناطق الجنوب وأقل المناطق التي تم تحويل قضاياها إلى النيابة الاقتصادية هي مناطق الشمال، كما تقرأ الباحثة من الجدول السابق أن عدد قضايا تهريب المحروقات في تزايد من عام 2014 وحتى عام 2019، وهذا يدل أن هناك جهوداً تبذل من أجل مكافحة هذه الظاهرة والتخلص منها بشكل جذري.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة العنتري (2018) بعنوان" دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015 " حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية إلى جانب التعرف على الإيرادات الضريبية التي تلعب دوراً هاماً في مساعدة الدولة على مواجهة التزاماتها الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية وخصوصاً الضرائب المفروضة على المحروقات، حيث تعتبر من الضرائب الغير المباشرة وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي لملائمته لطبيعة الدراسة، إذ تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة لعدد العاملين في هيئة البترول الفلسطينية، واعتمد الباحث على الاستبانة كأحد أدوات البحث حيث تم توزيع (55) استبانة على العاملين في هيئة البترول حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لمجال القوانين والأنظمة الخاصة بالمحروقات قد أتت بمتوسط حسابي بلغ (4,06) وبانحراف معياري بلغ (0,57)وبنسبة مئوية بلغت 80,80%وهي نسبة استجابة مرتفعة، وبالتالي يتضح من نتائج هذه الدراسة بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور ضريبة المحروقات من حيث القوانين والأنظمة، والأهداف الضريبية وعمليات التحصيل الخاصة بالمحروقات على إيرادات الخزينة العامة المتوقعة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول، وعلى ضوء هذه النتيجة تم التوصية بضرورة إزالة الالتباس فيما يتعلق ببنود اتفاقية باريس الاقتصادية بأسعار المشتقات النفطية وضرورة عدم المحاباة مع أصحاب محطات البترول وعدم التمييز بينهم.

دراسة داوود (2016) بعنوان: "أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي "،حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن العراق غني بالنفط على نحو استثنائي ولكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، كما هدفت إلى بيان أن إيرادات النفط يتم توجيه جزء من الفوائض النفطية للقطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية والذي يعتبر ضرورة ذات أبعاد استراتيجية واضحة

المعالم، وقد اعتمد الباحث على الأسلوب النظري العلمي وعلى مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن قطاع النفط يعد المصدر الرئيس لتوريد العملة الصعبة التي يحتاجها العراق في مخطط التنمية ولتغطية حاجاته من السلع المستوردة وحاجة القطاعات السلعية من المواد الأولية وبقية المستلزمات لإدامة الإنتاج الوطني، كما أكد الباحث على ضرورة تطوير قطاع الطاقة بصورة مترابطة ومتماسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتبني نمو اقتصادي وطني متعدد الجوانب لتحسين مستوى معيشة المواطنين العراقيين وخلق فرص عمل جديدة، ولوضع العراق في موقع لا وضع العراق في موقع لاعب رئيسي في أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية.

دراسة الخطيب (2016) بعنوان " دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين عن الفترة 2003-1996"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم ملامح النظام الضريبي المطبق في فلسطين منذ استلام السلطة الفلسطينية الصلاحيات المالية عام 1994 وعلى حجم الإيرادات الضريبية ومكوناتها ودورها في تمويل النفقات العامة خلال الفترة 1996- 2003، وقد تم الاعتماد على المنهجية القائمة على تحليل الإيرادات العامة وخاصة الإيرادات الضريبية من سنة إلى أخرى ومراجعة الأدبيات المالية العامة والاعتماد على الأرقام الفعلية حسب ما ورد في موازنات السلطة الفلسطينية، وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن القوانين الضريبية المطبقة في فلسطين خلال فترة الدراسة هي قوانين قديمة وموروثة، وأنه لا يوجد نمو في الإيرادات الضريبية، حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة بنسبة 53%،أما الإيرادات الغير ضريبية فبلغت مساهمتها في الإيرادات العامة بنسبة 11%،كما توصلت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها أنه لا بد من إيجاد نظام يحقق التعاون بين السلطة الفلسطينية والمواطنين من أجل زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة، كما أوصت بالتحرر من الاتفاقيات التي فرضت على السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالاستيراد من أجل زيادة الجباية من الرسوم الجمركية، كما لابد من العمل على توسيع قاعدة دافعي الضرائب لتشمل بالإضافة إلى مستخدمي السلطة مستخدمي القطاع الخاص والمشتغلين في القطاع الخاص من أجل زيادة إيرادات ضريبة الدخل.

دراسة راضية (2014) بعنوان " دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993- 2014، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى اعتماد الحكومات على مصادر الإيرادات المختلفة من أجل تقدم الدولة والنظام السياسي المتبع، حيث تعتبر الضرائب أهم مصادر التمويل حيث تشكل أعلى وزن نسبي في هيكل التمويل الحكومي لمعظم دول العالم، واعتمدت الباحثة على الأسلوب النظري العلمي ومراجعة الأدبيات وتحليل بنود الإيرادات والنفقات العامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنها أظهرت اعتماد الجزائر على الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة للدولة رغم الإصلاحات التي مست الهيكل الضريبي، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بدرجة كبيرة بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأن معدلات النمو هي نتاج التطور الذي يحدث في قطاع المحروقات، لذلك يجب على الحكومة العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة بما يحقق من رفع القدرة التنافسية في القطاعات الإنتاجية.

دراسة قباجه (2013) بعنوان: " سوق المشتقات البترول والغاز في الضفة الغربية"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن قطاع المحروقات يعاني من مشاكل السلامة العامة، لعدم قيام أصحاب المحطات بأعمال الصيانة بشكل دوري بالإضافة إلى ضعف البنية التخزينية للهيئة حيث أن كمية المخزون الحقيقية المتوفرة في الضفة الغربية لن تكفي لمدة طويلة في حال انقطاع التزويد لأي سبب من الأسباب، كما اعتمدت هذه الدراسة على دراسة وتحليل بيانات الهيئة العامة للبترول لتحليل الكميات المعروضة والقدرة التخزينية من المشتقات النفطية، بالإضافة إلى دراسة التوزيع الجغرافي لمحطات الوقود، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي افتقار قطاع المحروقات والغاز في فلسطين إلى قانون رسمي ينظم عمله إلى جانب استمرار الهيئة باستيراد مشتقات البترول والغاز من الجانب الإسرائيلي، على الرغم من أن بنود اتفاقية باريس الاقتصادية تنص على إمكانية الاستيراد من الأردن ومصر، ضمن شروط ومعايير محددة.

دراسة سعد الله (2010) بعنوان:" أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر عام 2000 –2010"حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملات الصعبة نجم عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهوناً بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية ومدى توفر النقد الأجنبي، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط كما تم استخدام المنهج القياسي من أجل إيجاد نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن يشهدها القرن 21، وكان الباحث قد توصل إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك استقراراً في أسعار النفط على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط إلى نحو 70$ للبرميل سنة 2007، فإن معظم التنبؤات تتوقع ارتفاع الأسعار مرة أخرى من المدى المتوسط الطويل حيث توقعت وكالة الطاقة الدولية وصول أسعار النفط إلى مستوى 100$ للبرميل، كما أوصى الباحث أنه يجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات أي توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية تقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي وتوجيه الضريبة؛ لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل.

دراسة الهدهد (2010) بعنوان " التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة " حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إيرادات الخزينة الفلسطينية والتسرب المالي لإيرادات الخزينة الفلسطينية ومدى تأثير التسرب على الخزينة وكذلك أثر الاتفاقيات الموقعة على التسرب المالي للخزينة، وتم الاعتماد على الأسلوب النظري العلمي، حيث تم جمع المعلومات من خلال المجلات والكتب العلمية والدراسات السابقة، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة العمل على تخفيض ضريبة القيمة المضافة على المنتجات المحلية لخفض كلفتها وتعزيز قدرتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة إلى جانب سن القوانين والتشريعات المحلية من عمليات الإغراق والتهريب.

دراسة أبو هنطش (2009) بعنوان:" واقع الهيئة العامة للبترول بين التقييم والتقويم " حيث هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع عمل وأداء هيئة البترول، ودراسة الإطار المؤسسي الناظم لعمل الهيئة والبحث في العوامل المحددة لعملها والظروف المحيطة بها وقد اعتمد الباحث على الأسلوب النظري العلمي ومراجعة الأدبيات وإجراء المقابلات ذات العلاقة، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها هو استمرار مشاركة الهيئة في ملكية الجزء الكبير من محطات الوقود الفلسطينية حتى منتصف عام 2003، وهو التاريخ الذي ألحقت به الهيئة بوزارة المالية واتبعت الهيئة عدة أساليب في موضوع ترخيص المحطات كمدخل لتمكينها من المشاركة في ملكية هذه المحطات، كما أوصت هذه الدراسة انه على الهيئة تطبيق أنظمة ترخيص معتمدة وواضحة لترخيص محطات الوقود، وذلك بهدف الحيلولة دون تدخل جهات أخرى واستخدام أسلوب الواسطات والمحاباة على حساب تطبيق أسس سليمة تتسم بالوضوح والشفافية والعدالة.

دراسة حميض (2005) بعنوان " تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من 1995-2005" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإيرادات العامة للدولة ومعاييرها وتقسيمها وأنواعها ومصادرها ومنها الدومين العام والدومين الخاص والرسوم والضرائب كما أوضحت هذه الدراسة أن المقاصة هي جزء من الإيرادات الضريبية في فلسطين، ومن أجل ذلك اعتمدت الباحثة على الأسلوب النظري العلمي عن طريق الاستعانة بالمراجع العلمية والأدبيات ذات العلاقة إلى جانب القوانين والأنظمة السارية وإجراء المقابلات وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج من أهمها أن ضريبة القيمة المضافة تشكل 52% من مجموع الإيرادات الضريبية، حيث احتلت الأهمية الأولى وهذا يؤكد على ضرورة تطويرها لأنها الجزء المهم والفعال من الإيرادات الضريبية، ومن أجل زيادة الاستفادة من إيرادات فاتورة المقاصة أوصت الباحثة بضرورة وجود نظام يحقق التعاون بين السلطة الفلسطينية والمواطنين في العمل على ضمان وصول كامل استحقاق الشعب الفلسطيني من فواتير المقاصة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Renner,2017) بعنوان: "الفقر والآثار التوزيعية لضريبة المحروقات في المكسيك "، حيث بينت هذه الدراسة أن المكسيك قامت بفرض ضريبة المحروقات عام 2014 إلا ضريبة المحروقات التي تركت آثاراً سلبية على الأسر من حيث الفقر والمستوى المعيشي للأسر، وقد اعتمد الباحث على محاكاة نموذج المدخلات والمخرجات إلى جانب بيانات مسح الأسرة لدراسة الآثار المترتبة على معدلات ضريبة الكربون المختلفة على الدخل، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن ارتفاع أسعار الضرائب على المحروقات يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية وبالتالي ارتفاع في عدد الأسر الفقيرة.

دراسة (Shikaki, J,& Springer,2015) بعنوان: "بناء الدولة بين النجاح والفشل، الحوكمة وانحدار الاقتصاد الفلسطيني"، حيث بينت هذه الدراسة أن الموارد المالية الداخلية بما فيها الإيرادات المحلية من (ضريبة الاستيراد، ضريبة القيمة المضافة، وضريبة النفط غير المباشرة)، والتي تشكل ثلثي إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية ومولت 40 ٪ من إنفاقها في عام 2013، كما بينت أن إسرائيل تستخدمها بانتظام كبطاقة ضغط سياسي على السلطة الفلسطينية، كما بينت أن استيراد المواد الخام والآلات يخضع للتدقيق الإسرائيلي حيث تقوم إسرائيل باستخدامها بما يخدم مصالحها.

ودراسة (Tiezzi,S,2015) بعنوان :" آثار الرفاه وتأثير التوزيعات لضريبة المحروقات على الأسر الإيطالية الفقيرة "، حيث بينت هذه الدراسة أنه تم فرض ضريبة المحروقات في إيطاليا في بداية عام 1999 وأن ضريبة المحروقات تؤثر على الأسر الإيطالية الفقيرة بشكل مباشر وبينت أنه يمكن استخدام ضريبة المحروقات في قطاع النقل، كأداة فعالة من حيث التكلفة للسياسة البيئية، كما بينت أن الآثار المباشرة لارتفاع أسعار المحروقات يكون مباشراً على المواد الاستهلاكية والمستوى المعيشي للأسر الإيطالية، حيث اعتمد الباحث على المعلمات من خلال تقدير نظام الطلب شبه المثالي بالكامل، باستخدام بيانات الأسر من عام 1985 إلى عام 1996.

تبين أن فقدان الرعاية الاجتماعية كبير جدًا ويؤثر على الأسر الإيطالية بطريقة لا تذكر، وقد أوصت الدراسة بضرورة تشجيع استخدام ضرائب الكربون، على الأقل في قطاع النقل، كأدوات فعالة من حيث التكلفة للسياسة البيئية.

ودراسة (Callan et al,2009) بعنوان " تأثير ضرائب المحروقات على الإيرادات في إيرلندا"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير ضرائب المحروقات على الإيرادات في إيرلندا، حيث اعتمدت هذه الدراسة على دراسة وتحليل توزيعات الدخل في جمهورية إيرلندا، حيث توصلت إلى أن ضريبة المحروقات تبلغ 20باوند، وهي تكلفة مرتفعة على الأسر الفقيرة التي يكون دخلها أقل من 3 يورو في الأسبوع، كما توصلت أيضاً إلى أنه تم استخدام الإيرادات الضريبية لزيادة المزايا الاجتماعية والائتمانات الضريبية، من أجل تحسين حالة الأسر عبر توزيع الدخل دون استنفاد إجمالي إيرادات ضريبة المحروقات.

دراسة (Lepry&Ropenstyn,2001) بعنوان :" مصادر الإيرادات في البلديات الفلسطينية: التمويل المالي والواقع والإمكانيات"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن فلسطين واجهت العديد من المشاكل من أجل إنشاء المؤسسات القانونية والمالية اللازمة لإدارة الضفة الغربية وقطاع غزة وقد تفاقمت هذه المشاكل بسبب العلاقة المترابطة والفريدة بين فلسطين وإسرائيل، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن إيرادات معظم الحكومات المحلية تعمل مع هيكل إيرادات بدائية للغاية، حيث أن مصادر الإيرادات الرئيسية في البلديات هي عبارة عن الضرائب والرسوم كما توصلت هذه الدراسة أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد متميز على غيره من اقتصاديات العالم كونه يمثل شكلاً من أشكال السيطرة الاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني منذ أكثر من 50عاما، كما بينت هذه الدراسة أن البلديات الفلسطينية لا تستفيد من عوائد الضرائب على المحروقات مثلما تستفيد من الرسوم والطرق وغيرها من الإيرادات حيث تشكل الاستفادة من مشتقات البترول ما نسبته 0%.

التعقيب على الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع ومراجعة الدراسات السابقة يتضح لدى الباحثة بأن هذه الدراسات تتعلق بمجموعة من المواضيع التي تهم هذه الدراسة مثل الدراسات التي تناولت الإيرادات الضريبية ومثال على هذه الدراسات، دراسات كل من حميض (2005)، ودراسة راضية (2014)، ودراسة الخطيب (2016)، كما وجدت الباحثة دراسات تتعلق بالحديث عن الإيرادات الخاصة بالمحروقات مثل دراسة كل من دراسة العنتري (2018)، ودراسة داوود (2016).

كما لاحظت الباحثة بان الدراسات التي تحدثت عن إيرادات المحروقات على الإيرادات العامة كانت نادرة مثل دراسة كايد (2005) ودراسة كالن وآخرون (Callan et al,2008) ودراسة رينر (Renner,2017) كما أن الباحثة وبعد الاطلاع على عدد من الدراسات التي ركزت على الجهات المسئولة عن إدارة قطاع المحروقات ومن هذه الدراسات دراسة العنتري (2018)، دراسة أبو هنطش(2009)، دراسة قباجه (2013)، دراسة الهدهد (2010).

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات السابقة في بناء الجانب النظري والتوصل إلى التوصيات التي تساعد في الحد من ظاهرة التهريب، وقد تميزت هذه الدراسة كونها من الدراسات القليلة – حسب علم الباحثة –التي تناولت الحديث عن ظاهرة تهريب المحروقات وعن أثر هذه المحروقات المهربة على الخزينة وعلى سوق المحروقات الفلسطينية.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة:

حتى يتسنى للباحثة عرض مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها المتعلقة بمدى تأثير المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية، ولما لهذا الموضوع من أهمية تتبع من اعتماد الخزينة الفلسطينية على إيرادات هذا النوع من الضرائب، ولحساسية البيانات والإحصاءات المتعلقة بالأنواع المختلفة من الضرائب غير المباشرة خاصة ضريبة المحروقات، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، وذلك من خلال استخدام المصادر التالية :

- **المصادر الأولية:** تم الحصول عليها من خلال استخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط واستخدام برنامج Excel لتفريغ ومعالجة البيانات المالية المتعلقة بإيرادات الخزينة الفلسطينية وكميات السولار والبنزين المهربة الى جانب الاعتماد على بعض من المتغيرات الضابطة مثل عدد السيارات ومحطات الوقود الموجودة بالضفة الغربية.

- **المصادر الثانوية:** حيث تم جمع البيانات والمعلومات من المراجع العلمية ذات العلاقة، إضافة الى التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة وتأثيرها على الخزينة الفلسطينية من خلال تطوير نموذج متعدد الأسباب متعدد المؤشرات MIMIC وتطوير المعادلة الهيكلية الى جانب القوانين والأنظمة السارية والاتفاقيات والمقابلات التي تتصل بموضوع الدراسة، والتي تشكل الجزء النظري من الدراسة.

- **متغيرات الدراسة:**

المتغير التابع:

- إيرادات الخزينة الفلسطينية المتوقعة خلال الفترة ما بين (2014-2019)

المتغيرات المستقلة:

- التوزيع العشوائي لمحطات الوقود.
- الموقع الجغرافي لمحافظات الضفة الغربية.
- كمية المحروقات المهربة.

المتغيرات الضابطة:

- عدد محطات المحروقات
- عدد السيارات

نموذج الدراسة:

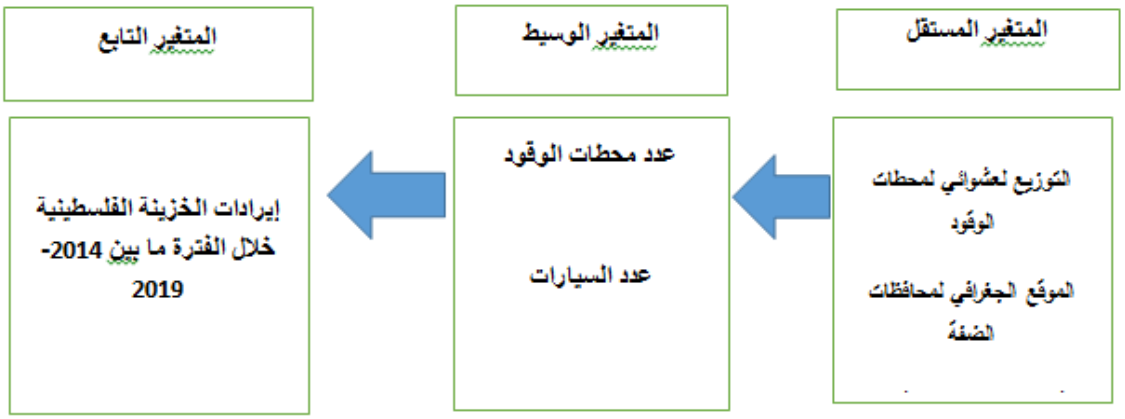

الشكل (4): نموذج الدراسة، إعداد الباحثة.

إجراءات الدراسة:

في هذا الجزء من البحث قامت الباحثة بإجراء التحليل الاحصائي على النحو التالي:

اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)

ومن جهة أخرى قامت الباحثة بإجراء اختبار توزيع البيانات (Normality) لفحص ما إذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي وذلك من خلال اختبار Doornik-Hansen وكانت نتيجة الاختبار 16.31%، وتشير نتيجة هذا الاختبار إلا أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة.

اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)

جدول رقم (8): اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج

	Coef.	Std. Err.	T	P>|t|
Hat	0.3664	0.0245	3.25	0.003
Hatsq	0.7125	0.1638	0.69	0.678
Cons	0.1328	0.0365	0.33	0.844

المصدر: تحليل الباحثة

قامت الباحثة بإجراء اختبار Pregibon للتأكد من ان النموذج تم وصفه بشكل جيّد وخالي من حذف العناصر الهامة. وتشير النتيجة إلى أن النموذج محدد بشكل جيّد، ولا يوجد عناصر هامة تمثّل العامل التابع تم حذفها، حيث أن نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الجدول رقم (8) أعلاه تبين أن Hatsq أعلى من 5% ويعني ذلك أن النموذج محدد بشكل جيد.

اختبار الفرضيات

قامت الباحثة في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي.

المعالجات الإحصائية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality).
2. اختبار وصف النموذج (Model Specification Test).
3. اختبار الفرضيات
4. معامل الارتباط (Person correlation matrix).
5. اختبار نموذج MIMIC وتكوين المعادلة الهيكلية.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

قامت الباحثة في هذا الجزء بالإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي فكانت إجابات ونتائج هذه الاختبارات كما يلي:

أولاً: التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة وتأثيرها على إيرادات الخزينة الفلسطينية

قامت الباحثة في هذا الجزء بالتنبؤ بقيمة المحروقات المهربة من خلال تطوير نموذج متعدد الأسباب متعدد المؤشرات MIMIC وتطوير المعادلة الهيكلية والمعادلات القياسية كما يلي:

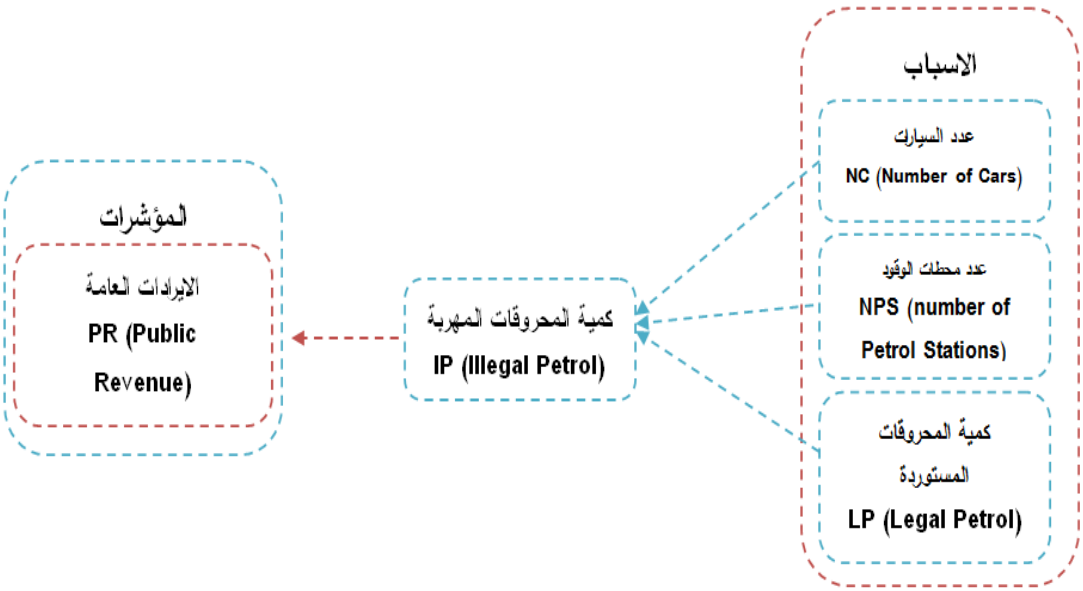

الشكل (5): نموذج التنبؤ بقيمة المحروقات المهربة mimic

وتكون المعادلة الهيكلية كالتالي:

$$IP = \alpha + \gamma_1 NC_t + \gamma_2 NPS_t + \gamma_3 LP_t + \zeta$$

حيث أن:

IP: كمية المحروقات المهربة

α: معامل الارتباط

γ_n: معامل الارتباط الذي يوضح العلاقة بين المتغير والسبب

NC: عدد السيارات

NPS: عدد محطات البنزين

LP: كمية المحروقات المستوردة قانونيا.

ς: نسبة الخطأ.

وتكون معادلة القياس لتأثير المحروقات المهربة على الايرادات العامة كالتالي:

$$PR = \delta + \lambda IP + \varepsilon$$

PR: الايرادات العامة

$\delta\lambda$: معاملات الانحدار لمتغير المحروقات المهربة.

IP: المحروقات المهربة

ε: نسبة الخطأ

معامل الارتباط Person correlation matrix

جدول رقم (9): معاملات الارتباط بين المتغيرات

	NC	NPS	LP	PR	IP
عدد السيارات	1.0000				
عدد محطات الوقود	0.2154	1.0000			
كمية المحروقات المستوردة	0.1112	0.4256	1.0000		
الايرادات العامة	0.5847	0.4698	0.2217	1.0000	
كمية المحروقات المهربة	0.1478-	0.1458-	0.1748	0.1266-	1.0000

يظهر الجدول رقم (9) أعلاه الارتباط بين المتغيرات هذه الدراسة، ويسمى هذا الاختبار بالاختبار الصفري أو مصفوفة معامل الارتباط الذي يشير الى قوّه الارتباط بين العوامل. وتشير العلامة السلبية إلى أن الزيادة بأحد المتغيرات يؤدي لنقصان المتغير المقابل، بينما تشير العلامة الموجبة إلى أن زيادة متغير تؤدي لزيادة المتغير الآخر. لكن في البحث العلمي لا يمكن الاعتماد على هذا الاختبار لتفسير النتائج بشكل كامل حيث أنها مؤشرات أولية قد تتغير في تحليل الانحدار المتعدد. وقام علماء الاحصاء بتحديد نسبة الارتباط المقبولة بحيث إذا كانت قوة الارتباط تزيد عن 90% يعني ذلك أن المتغيرات لهما ارتباط عالي جداً مما يؤدي لضرورة حذف أحدهما، حيث لا يمكن أن يتم تحليلهما في نفس النموذج الدراسي. ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط.

تقدير حجم المحروقات المهربة

بتعويض معاملات الارتباط في الجدول السابق في المعادلة الهيكلية تصبح هذه المعادلة على النحو التالي:

$$IP = \alpha - 0.1478\ NC_t - 0.1458\ NPS_t + 1748\ LP_t + \zeta$$

وبالتعويض في المعادلة الهيكلية يتبين أن مؤشر المحروقات المهربة لسنوات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (10): مؤشر المحروقات المهربة.

السنة	مؤشر المحروقات المهربة
2014	**4.81**
2015	**3.62**
2016	**3.78**
2017	**4.03**
2018	**4.07**
2019	**4.21**

قامت الباحثة بالإعتماد على دراسة ماس (2019) وتم اختيار سنة الاساس 2014 حيث بلغ حجم المحروقات المهربة في تلك السنة 16% من المحروقات المستوردة وفق تلك الدراسة، ومن ثم قامت الباحثة بتقدير حجم المحروقات المهربة وفق أسلوب (Vo & Ly, 2014) من خلال تعويض البيانات في معادلة القياس التالية:

$$\hat{\eta}_t = \frac{\tilde{\eta}_t}{\hat{\eta}_{2014}} \eta^*_{2014}$$

حيث:

$\hat{\eta}t$: حجم المحروقات المهربة كنسبة من المحروقات الرسمية المستوردة.

$\tilde{\eta}t$: مؤشر المحروقات المهربة في السنة t.

η^*_{2014}: التقدير الخارجي لنسبة المحروقات المهربة في العام 2014.

$\hat{\eta}_{2014}$: مؤشر المحروقات المهربة في سنة الاساس 2014.

وبعد تعويض بيانات الدراسة ونتائج التحليل في المعادلة السابقة يتبين لنا أن نسبة المحروقات المهربة إلى المحروقات المستوردة (الرسمية) كانت كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (11): نسبة المحروقات المهربة إلى المحروقات المستوردة (الرسمية) وقيمتها النقدية.

السنة	النسبة %	كمية البنزين / 1000 لتر	القيمة النقدية للبنزين المستورد (شيقل)	كمية السولار /1000 لتر	القيمة النقدية للسولار المستورد (شيقل)	قيمة المحروقات (شيقل)	قيمة المحروقات المهربة (شيقل)
2014	**16.00%**	267870	1891162200	597894	3838479480	5729641680	916742668.8
2015	**22.10%**	292257	1820761110	677774	3510869320	5331630430	1178290325
2016	**17.30%**	318826	1785425600	734748	3592917720	5378343320	930453394.4
2017	**19.30%**	314765	1875999400	730645	3974708800	5850708200	1129186683
2018	**11.20%**	305986	1906292780	646474	3781872900	5688165680	637074556.2
2019	**9.32%**	322599	1809780390	706289	3326621190	5136401580	478712627.3
المجموع	**15.87%**	**1822303**	**11089421480**	**4093824**	**22025469410**	**33114890890**	**5255333184**

ويظهر الجدول السابق أن نسبة المحروقات المهربة تراوحت ما بين 9.32%- 22.1% من المحروقات الرسمية المستوردة، وبلغ معدل هذه المحروقات في سنوات الدراسة من سنة (2014-2019) ما نسبته 15.87%، وهذا يؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة في الدولة من خسارة إيراد ضريبي وجمركي كبير بسبب هذا التهريب، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية الاخرى التي تسببها هذه الظاهرة. كما يظهر أن قيمة المحروقات المهربة كان في أعلى معدل لها في العام 2015 بنسبة 22.1% وما يعادل 1.178 مليار شيقل وأقل نسبة كانت في العام 2019 بنسبة 9.32% وما يعادل 478.712 مليون شيقل، وبلغت قيمة المحروقات المهربة حسب تقديرات الباحثة ما يعادل 5.255 مليار شيقل إسرائيلي ما بين الأعوام (2014-2019).

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي:

ما هو أثر المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة الفلسطينية وسبل الحد منها ما بين الأعوام 2014-2019؟

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي تم اتباع الخطوات التالية:

- تم جمع كميات البنزين المهربة خلال الفترة الممتدة من (2014-2019).
- تم جمع كميات السولار المهربة خلال الفترة الممتدة من (2014-2019).
- تم جمع إيرادات الخزينة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من (2014-2019).

الجدول رقم (12): كميات البنزين والسولار المهرب وإيرادات الخزينة الفلسطينية خلال الفترة (2014-2019).

السنة	بنزين /ألف/لتر	سولار/ألف/لتر	إيرادات الخزينة /مليون شيقل
2014	3632	66236	2968.2
2015	4170	55134	2903.7
2016	2421	82242	2775.7
2017	4900	36705	2728.9
2018	35979	301727	2576.9
2019	5674	93236	2451.3
المجموع	56956	581280	164047

المصدر: (تقارير الضابطة الجمركية ووزارة المالية الفلسطينية، 2019).

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (12) إلى كميات البنزين والسولار المهربة خلال الفترة ما بين (2014-2019) والتي من خلالها تم دراسة أثر المحروقات المهربة على الخزينة وعلى سوق المحروقات الفلسطينية، حيث بلغت كمية البنزين المهربة خلال الفترة التي تم الإشارة إليها سابقاً 56956 ألف لتر، كما بلغت كمية السولار المهربة خلال نفس الفترة 581280 ألف لتر، وبلغت

كمية السولار والبنزين المهرب معاً368236 ألف لتر والتي قدرت بحوالي 191.471 مليون شيقل.

أما إيرادات الخزينة الفلسطينية من المحروقات خلال نفس فترة الدراسة (2014–2019) فقد بلغت 164047 مليون شيقل، وعند مقارنة قيمة إيرادات الخزينة الفلسطينية مع قيمة السولار والبنزين المهرب خلال نفس الفترة، نلاحظ أن هناك قيمة السولار والبنزين المهرب والمقدرة ب (191.471) مليون شيقل هي عبارة عن كميات السولار البنزين المهربة التي دخلت إلى الأراضي الفلسطينية بطرق غير قانونية مضروبة بضريبة البلو المفروضة على المحروقات والتي تعادل 3 شيقل تقريباً (أي بدون العبور على نقاط العبور الرئيسية)، مما أدى إلى حرمان الخزينة الفلسطينية من استرداد ضريبة البلو على المحروقات التي تقوم الخزينة الفلسطينية باستردادها من الجانب الإسرائيلي كل شهر، أي أنه يوجد خسارة في الخزينة الفلسطينية خلال الفترة السابقة قدرت بحوالي (191.471) مليون شيقل؛ نتيجة وجود كميات من المحروقات المهربة، مما يؤدي إلى استنزاف وحرمان الخزينة الفلسطينية من إيرادات تقدر بمئات ملايين الشواقل، وهذا يدل على وجود أثر للمحروقات المهربة على استنزاف إيرادات الخزينة الفلسطينية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة التي تم التوصل إليها كون أن فلسطين دولة نامية تعتمد في تمويل خزينتها على الإيرادات الضريبية، ومن أهم الإيرادات الضريبة التي تعتمد عليها هي الإيرادات من المحروقات، وبالتالي فإن وجود عمليات تهريب للمحروقات يؤثر على الخزينة الفلسطينية، حيث يحرمها من استرداد ضريبة بلو المفروضة على المحروقات من الجانب الإسرائيلي نتيجة دخول هذه الكميات بطرق غير قانونية، إلى جانب أن عدم سيطرة السلطة الفلسطينية على مناطق (ج) من مناطق الضفة الغربية يسهم في زيادة عمليات تهريب المحروقات.

كما يتضح من النتيجة التي تم التوصل إليها أيضا ضرورة العمل على محاربة انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في الأراضي الفلسطينية، وضرورة البحث عن مصادر أخرى من أجل تمويل الخزينة الفلسطينية.

وتتفق النتيجة التي تم التوصل إليها إلى ما أشارت إليه دراسة (العنتري ،2018) في أن للمحروقات دوراً كبيراً في رفد الخزينة الفلسطينية، حيث تلعب الإيرادات المحصلة من المحروقات دورا مهما في مساعدة الخزينة الفلسطينية في مواجهة التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أما دراسة(هدهد، 2010) فهي أيضا تتفق مع ما تم التوصل إليه، والتي أشارت إلى حجم التسرب المالي في الخزينة الفلسطينية، حيث بلغ 89.435 مليون دولار في عام 2004م، كما تتفق هذه الدراسة مع دراسة (قباجه، 2013) والتي أكدت أن وجود المستعمرات الإسرائيلية وعدم سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر أدى إلى انتشار ظاهرة تهريب المحروقات والتي نتج عنها انخفاض إيرادات الخزينة الفلسطينية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الفرعية:

1. النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

هل يلعب الموقع الجغرافي للمحافظات دوراً في انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في محافظة أكثر من غيرها؟

وللإجابة على هذا السؤال، فقد تم الإشارة الى عدد محطات الوقود في محافظات الضفة الغربية وكذلك كميات السولار والبنزين المهربة في كل محافظة، والتي من خلالها تم التوصل إلى أثر الموقع الجغرافي للمحافظات في انتشار ظاهرة التهريب، والجدول التالي يبين كميات السولار والبنزين المهربة في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية.

الجدول رقم (13): كميات المحروقات (بنزين وسولار بالتر) موزعة خلال السنوات (2014–2019) وفق المحافظات

المحافظة	بنزين	سولار
طولكرم	6407	16078
نابلس	3206	16012
طوباس	924	11133
سلفيت	534	55605
أريحا	931	33565
الخليل	17824	159040
قلقيلية	600	7693
بيت لحم	494	75047
رام الله	25876	191501
جنين	160	15606
المجموع	**56956**	**581280**

المصدر: تقارير الضابطة الجمركية، 2019.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (13) إلى كميات السولار والبنزين المهربة خلال الفترة ما بين (2014–2019) والتي من خلالها تم دراسة أثر الموقع الجغرافي للمحافظات على انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في محافظات أكثر من غيرها، حيث يلاحظ انتشار ظاهرة التهريب في مناطق الخليل ورام الله (مناطق الجنوب والوسط)، حيث بلغت كمية السولار المهرب في الخليل (159040) لتراً، كما بلغت كمية السولار المهرب في رام الله (191501) لتر، وانخفاضها في مناطق طولكرم وطوباس (مناطق الشمال)، حيث بلغت كمية السولار المهرب في طولكرم (16012) لتراً، وفي طوباس بلغت (11133) لتراً.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة الى كون مناطق الجنوب والوسط هي مناطق قريبة من المستعمرات ومن نقاط المراقبة الإسرائيلية، والتي بدورها تقوم بتسهيل عمليات تهريب المحروقات من الجانب الإسرائيلي للجانب الفلسطيني إلى جانب أن أغلب عمليات التهريب تتم في مناطق (ج)، وهي مناطق خاضعة للسلطة الإسرائيلية أما في مناطق الشمال فهي مناطق بعيدة عن المستعمرات كما

أن أغلبية هذه المناطق تخضع للسلطة الفلسطينية، لذلك عملية تهريب المحروقات فيها قليلة الحدوث وإن تمت تكون بكميات قليلة.

كما يتضح من النتيجة التي تم التوصل إليها أيضاً الى ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر صرامة من أجل محاربة عمليات تهريب المحروقات في مناطق الجنوب والوسط، والتشديد من إجراءات مراقبة هذه المناطق إلى جانب ضرورة التعاون المشترك بين جهاز الضابطة الجمركية وجهاز الأمن الوقائي في مكافحة هذه الظاهرة.

وتتفق النتيجة التي تم التوصل اليها إلى ما أشارت إليه دراسة (قباجة،2013) في أن ظاهرة تهريب المحروقات هي ظاهرة خطرة وأنها تتركز في مناطق الجنوب والوسط، كونها مناطق يوجد بها مستوطنات كثيرة، أما دراسة (أبو هنطش، 2009) فقد أكدت أن ظاهرة تهريب المحروقات من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسطيني هي ظاهرة متزايدة كما أكدت أن أكثر الكميات المهربة هي من السولار بسبب تركيبته التي تسمح بإعادة خلطه بمواد أخرى.

2.النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل يوجد أثر للتوزيع العشوائي لمحطات الوقود على تركز انتشار ظاهرة التهريب المحروقات في مناطقَ دون غيرها؟

وللإجابة على هذا السؤال، فقد تم الإشارة إلى عدد محطات الوقود في محافظات الضفة الغربية، وكذلك كميات السولار والبنزين المهربة في كل محافظة، والمتوسط السنوي للبنزين والسولار والتي من خلالها تم التوصل الى أثر التوزيع العشوائي لمحطات الوقود على انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في محافظة دون غيرها.

الجدول رقم (14): كميات البنزين والسولار المهربة (لتر) خلال السنوات (2014-2019) وفق عدد المحطات في كل محافظة.

المحافظة	بنزين	سولار	عدد المحطات
طولكرم	6407	16078	122
نابلس	3206	16012	178
طوباس	924	11133	54
سلفيت	534	55605	58
أريحا	931	33565	56
الخليل	17824	159040	312
قلقيلية	600	7693	70
بيت لحم	494	75047	130
رام الله	25876	191501	300
جنين	160	15606	220
المجموع	**56956**	**581280**	**1500**

المصدر: تجميع الباحثة من عدة مصادر

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (14) إلى عدد محطات الوقود في كل محافظة خلال السنوات (2014-2019) والتي من خلالها تم دراسة أثر التوزيع العشوائي لهذه المحطات على انتشار ظاهرة تهريب المحروقات، حيث يلاحظ أن عدد محطات الوقود في محافظة الخليل بلغ (312) محطة وفي محافظة رام الله (300) محطة، بينما بلغ عدد محطات الوقود في محافظة طوباس (54) محطة، وفي محافظة قلقيلية (70) محطة.

أما فيما يتعلق بكميات السولار والبنزين المهربة خلال نفس فترة الدراسة (2014-2019)، فقد تركزت في مناطق الخليل، حيث بلغت كمية البنزين والسولار المهربة فيها معا (176864) لتراً، وهي كمية مرتفعة جدا، أما في منطقة طوباس، فقد بلغت كمية البنزين والسولار المهربة معاً (12057) لتراً، ويستنتج مما سبق أن هناك أثراً للتوزيع العشوائي لمحطات الوقود على تركز ظاهرة التهريب في محافظات أكثر من غيرها.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة التي تم التوصل إليها إلى أن هناك سوءاً في توزيع محطات الوقود بين المحافظات، حيث لم يتم منح التراخيص لمحطات الوقود بالاعتماد على عدد سكان المحافظة أو مساحة المحافظة، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن محافظة بيت لحم يوجد فيها عدد من محطات الوقود تقريبا، وهو مساوٍ لعدد محطات الوقود في طولكرم، على الرغم أن مساحة محافظة بيت لحم أكبر من مساحة محافظة طولكرم بحوالي (413) كم2.

كما يتضح من النتيجة التي تم التوصل إليها إلى ضرورة عدم منح تراخيص جديدة لمحطات الوقود دون الأخذ بعين الاعتبار مساحة المحافظة وعدد السكان وعدد السيارات الموجودة في كل محافظة، وضرورة عمل دراسة ومعاينة للمنطقة قبل الموافقة على منح ترخيص للمحطة، والتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات.

وتتفق هذه النتيجة التي تم التوصل اليها مع دراسة (قباجه ،2013) في أن هناك عدداً كافياً من محطات الوقود في الضفة الغربية، وأن السوق الفلسطينية مشبعة بها، وأن منح التراخيص لمزيد من محطات الوقود سوف يضعفه، أما دراسة (أبو هنطش، 2009) التي أكدت على ضرورة تطبيق أنظمة تراخيص واضحة لترخيص محطات الوقود، وعدم السماح باستخدام أسلوب الواسطات والمحاباة في الحصول على التراخيص لمحطات الوقود.

رابعاً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى:

جدول رقم (15): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الاولى

	F-Value	T-Value	Adjusted R^2	R^2	β Coefficient	P-Value
الفرضية الرئيسية الاولى	120.50	-10.977	0.845	0.852	-0.245	**00.00

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 * قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) لكمية المحروقات المهربة تعزى للمنطقة الجغرافية للمحافظة.

من اختبار الفرضية الرئيسية الاولى تبين ان T-Value =-10.977 معنوية عند مستوى الدلالة P=0.000 ≤ 0.05، وان الـ F-Value= 120.5، وان قيمة Adjusted R^2 = 0.845، اي ان يتم رفض الفرضية، وان المنطقة الجغرافية للمحافظة تؤثر كمية المحروقات المهربة، وهذا يتفق مع تحليل الباحثة على ان المحافظات خاصة تلك التي لا تخضع اجزاء كبيرة منها لسيطرة السلطة الفلسطينية (مناطق C) تنشط فيها عمليات التهريب للمحروقات.

الفرضية الرئيسية الثانية:

جدول رقم (16): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الثانية.

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	
**0.001	-0.136	0.874	0.853	-9.258	119.36	**الفرضية الرئيسية الثانية**

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 *قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة (α≥0.05) لكمية المحروقات المهربة تعزى للموقع الجغرافي لمحطات الوقود.

من اختبار الفرضية الرئيسية الثانية تبين ان T-Value =-9.258 معنوية عند مستوى الدلالة P=0.001 ≤ 0.05، وان الـ F-Value= 119.36، وان قيمة Adjusted ^{2} = 0.874، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لكمية المحروقات المهربة يعزى إلى الموقع الجغرافي لمحطات الوقود وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لكمية المحروقات المهربة يعزى إلى الموقع الجغرافي لمحطات الوقود وان الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي إلى انخفاض بقيمة 13.6% من المتغير التابع.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

جدول رقم (17): نتائج اختبار ال Regression للفرضية الرئيسية الثالثة.

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	
**10.00	089-0.	0.858	0.851	-11.268	126.97	**الفرضية الرئيسية الثالثة**

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 * قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

لا يوجد أثر ذا دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05≥α) لكمية المحروقات المهربة على ايرادات الخزينة الفلسطينية.

من اختبار الفرضية الفرعية الأولى تبين ان T-Value =-11.268 معنوية عند مستوى الدلالة P=0.001 ≤ 0.05، وأن الـ F-Value= 126.97، وان قيمة Adjusted R^2 = 0.851، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ لكمية المحروقات المهربة على ايرادات الخزينة، ويتم قبول الفرضية البديلة التي تقول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند $\alpha \leq 0.05$ كمية المحروقات المهربة على إيرادات الخزينة، وأن الاشارة السالبة تدل على الاثر السلبي وأن الزيادة في وحدة واحدة من المتغير المستقل تؤدي إلى انخفاض بقيمة 8.9% من المتغير التابع.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

على ضوء تحليل البيانات تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. أن هناك أثر للتوزيع العشوائي لمحطات الوقود على تركز انتشار ظاهرة تهريب المحروقات في مناطق دون غيرها وذلك بسبب سوء توزيع محطات الوقود بين المحافظات حيث انه كان يتم منح التراخيص سابقاً دون الأخذ بعين الاعتبار لعدد السكان المحافظة مثل محافظة بيت لحم يوجد فيها عدد من محطات الوقود مساو تقريبا لعدد محطات الوقود في طولكرم.

2. توجد علاقة عكسية ما بين المحروقات المهربة وايرادات الخزينة الفلسطينية، أي أنه كلما زادت كمية المحروقات المهربة كلما قلت إيرادات الخزينة من المحروقات.

3. أن انتشار ظاهرة المحروقات المهربة أدت إلى إلحاق الخسارة بالخزينة الفلسطينية نتيجة وجود كميات كبيرة من المحروقات المهربة تدخل الى الأراضي الفلسطينية دون استرداد ضريبة البلو المفروضة عليها مما أدى إلى حرمان الخزينة الفلسطينية من مبالغ كبيرة نتيجة تهريب المحروقات.

4. هناك أثر سلبي لانتشار ظاهرة تهريب المحروقات في الأراضي الفلسطينية على استنزاف إيرادات الخزينة الفلسطينية كون المحروقات تشكل أعلى نسبة من إيرادات الخزينة الفلسطينية.

5. أن هناك أثر للموقع الجغرافي للمحافظات في انتشار ظاهرة التهريب في محافظات أكثر من غيرها، خاصة وأن هناك أجزاء كبيرة من محافظات الجنوب لا تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية (مناطق C) مما أدى الى انتشار عمليات التهريب المحروقات في هذه المناطق كونها خاضعة للسيطرة الإسرائيلية وقريبة من المستعمرات وهو ما أثر بالسلب على إيرادات الخزينة الفلسطينية وعلى أرباح أصحاب محطات الوقود.

6. أن نسبة المحروقات المهربة تراوحت ما بين 9.32-22.1% من المحروقات الرسمية المستوردة، حيث بلغ معدل هذه المحروقات خلال سنوات الدراسة ما نسبته 15.87% وهذا يؤثر بشكل كبير على إيرادات الخزينة الفلسطينية في خسارة الإيرادات الضريبية بسبب التهريب.

ثانياً: التوصيات:

وعلى ضوء نتائج الدراسة، قامت الباحثة بتقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة إعادة النظر في محطات الوقود الموجودة في محافظات الضفة الغربية وعدم منح تراخيص جديدة دون الأخذ بعين الاعتبار لعدد سكان المحافظة وعدد السيارات وغيرها من المتغيرات.

2. ضرورة العمل على اتخاذ إجراءات بهدف الحد من تنامي ظاهرة تهريب المحروقات وآثارها السلبية على انخفاض إيرادات الخزينة الفلسطينية.

3. ضرورة العمل على الحد تركز محطات الوقود في محافظات معينة دون غيرها وذلك عن طريق عدم منح تراخيص جديدة لمحطات وقود قبل دراسة المنطقة وتأكد من حاجتها إلى محطات وقود.

4. ضرورة محاربة ظاهرة تهريب المحروقات ووضع حد لدخول المحروقات دون الحصول على ضريبة البلو وبالتالي يؤدي إلى زيادة إيرادات الخزينة الفلسطينية.

5. ضرورة البحث عن مصادر أخرى لتمويل الخزينة الفلسطينية إلى جانب الاعتماد على إيرادات المحروقات حتى نقلل من تأثر إيرادات الخزينة بظاهرة تهريب المحروقات.

6. ضرورة العمل على التقليل من كمية المحروقات المهربة كونها شكلت نسبه تراوحت ما بين 9.32-22.1% من المحروقات الرسمية المستوردة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو زعيتر، خميس أحمد. (2012). **دور الإيرادات المحلية في تمويل الموازن العامة للسلطة الفلسطينية مدخل لتعزيز الإيرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة (2000-2010)**. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

2. أبو مصطفى، محمد. (2009). **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لموازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، دراسة تحليلية مقارنة عن الفترة من (1999-2008)**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

3. أبو هنطش، إبراهيم. (2009). سلسلة تقارير. **الهيئة العامة للبترول " التقويم بين التقييم"**، أمان.

4. أبو هنطش، إبراهيم. (2010). **الهيئة العامة للبترول " بين التقييم والتقويم"**. الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة (أمان)، سلسلة تقارير(23)، رام الله، فلسطين.

5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2019). **أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2018**، رام الله، فلسطين.

6. الخطيب، كمال. (2006) . **دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في فلسطين(1996_2003)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

7. الدقة، عبد الرحمن، سلامين، ياسر. (2014). **محاسبة ضريبية وتطبيقاتها في فلسطين، ط4**، المكتبة الأكاديمية، فلسطين.

8. الدليمي، جمال فالح. (2010). **الضوابط الدستورية والقانونية للرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة من باب الإيرادات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

9. الرضيع، حسن عطا. (2014). **الآثار الاقتصادية الاجتماعية للضرائب في الأراضي الفلسطينية حالة نقدية لقطاع غزة**، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 4502.

10. العبود، عمرو، محمد، سعد. (2016) . **أثر عجز الموازنة العامة على الرفاه الاقتصادي: دراسة حالة الأردن من عام (2000-2015)**، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

11. العتيبي، عبد المحسن. (2015)."**الموازنة العامة كأداة للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء دراسة ميدانية على مجلس الأمة الكويتي.**" رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، بكلية الدراسات العليا في جامعة السودان، السودان.

12. العنتري، طارق. (2018). "**دور ضريبة المحروقات في رفد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية من وجهة نظر العاملين في هيئة البترول: ما بين الأعوام 2007-2015.**" رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

13. القاضي، محمد. (2000). **تقانة إنتاج النفط.** منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيكو، سلا، المغرب.

14. المعاضيدي، احمد. (2017) . **أثر التنوع في الإيرادات العامة على الموازنة العامة في الأردن**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

15. الأشقر، صخر. (2015)." **دور اتفاق باريس الاقتصادي في تعميق عجز الميزان التجاري الفلسطيني**"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

16. الشعيبي، هالة. (2013). " **ورقة عمل بروتوكول باريس الاقتصادي: مراجعة الواقع التطبيقي**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

17. الهاملي، محمد ضاغن. (2011). **عصر النفط: التحديات الناشئة**. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

18. الهدهد، سوسن. (2010). **التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقتها بالمستوردات غير المباشرة**. رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

19. اليحيى، حسين، وخريوش، حسن. (2018). **المالية العامة**. ط1، منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

20. اليوسف، يوسف خليفة. (2015). **الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

21. تلاحمه، يحيى. (2018). "**دور الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية كأداة للتخطيط والرقابة في ترشيد القرارات المالية**". رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، بكلية الدراسات العليا في جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.

22. جرادات، منذر. (2013). ***أثر التقدير الذاتي على تحصيلات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من وجهة نظر مدققي ضريبة الدخل في الأردن***، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد 8، العدد 22، الفصل الأول.

23. جميل، مسيف. (2018). **مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينية، وسبل الحد منهم**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

24. جهاز الضابطة الجمركية. (2018). "**انجازات جهاز الضابطة الجمركية** ".

25. حميض، حنين. (2006). **تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من(1995-2005)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

26. خدروي، وليد. (1990). **الاستكشاف والتنقيب عن البترول في إسرائيل**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.

27. داوود، تغريد سلمان. (2016). ***أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي*. مجلة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية**، 4(24)، 2016.

28. راضية، دنان. (2015). **دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1993-2014)**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

29. رجب، محمد. (2011). **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

30. سعد الله، داوود. (2012). **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر عام(2000-2010)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

31. سلطة النقد الفلسطينية. (2015). **استدامة المالية العامة**، رام الله، فلسطين.

32. شبانه، عبد الهادي. (2015). **دور الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في ترشيد القرارات بالسلطة الوطنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

33. صالح، محمد. (2014). دور **العبء الضريبي في تحقيق الفعالية الضريبية في الواقع الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

34. صباح، نزار، وتاية، اريج. (2016). **تحليل وقياس أثر النفقات العامة في تنمية الاقتصاد العراقي باستخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للمدة (1985-2016).** رسالة ماجستير في كلية الإدارة والاقتصاد، في جامعة القادسية في الجزائر، الجزائر.

35. عبد الدايم، دعاء. (2018). "**أثر الإعفاءات الضريبية في تحقيق العدالة الاجتماعية في النظم الضريبية المطبقة في فلسطين.**" رسالة ماجستير في المنازعات الضريبة، في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

36. عبد النبي، نبيل. (2012). "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لموازنات السلطة الفلسطينية(2000-2010).**" رسالة ماجستير في الاقتصاد، في كلية الدراسات العليا في جامعة الأزهر في غزة، فلسطين.

37. علاونة، عاطف. (2014). **نشأة المالية العامة الفلسطينية وتطورها.** دار الشروق للإنتاج والتوزيع ط1، رام الله، فلسطين.

38. عمر، عبد الرازق (2001). "**تقييم أداء وزارة المالية الفلسطينية**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

39. عوض، أريج. (2018). "**مدى استخدام الدوائر الضريبية لأساليب التدقيق الحديثة وأثر ذلك على زيادة الإيرادات الضريبية**". رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

40. قباجه، أحمد. (2013) . **سوق مشتقات البترول والغاز في الضفة الغربية.** معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.

41. ماس. (2015). **الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة (أمان).** التقرير السنوي الثامن، واقع النزاهة ومكافحة الفساد، رام الله، فلسطين.

42. مختار، عصماني. (2014). **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**. رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، في كلية الدراسات العليا في جامعة سطيف في الجزائر، الجزائر.

43. مدللة، سمير، الخضري، إيمان. (2016). **الإيرادات العامة والنفقات العامة الفلسطينية: المشكلات والحلول**، دراسة ميدانية، فلسطين.

44. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (2015). **أهمية زيادة الاستيراد المباشر في تطوير الإيرادات الجمركية والضريبية وتقليص التسرب المالي والتهرب الضريبي**. ورقة خلفية (جلسة طاولة مستديرة)5، الخلفية –المبررات، 2015.

45. هدى، العزاوي، ومحمد، طاقة. (2010). **اقتصاديات المالية العامة**. دار الميسرة للنشر، ط2، الأردن، عمان.

46. وديان، لؤي، والحدرب، زهير. (2010). **المحاسبة الحكومية، دار** البداية، ط1، عمان، الأردن.

47. وزارة المالية الفلسطينية، **التقرير المالي السنوي 2019**، رام الله فلسطين.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Callan, T, Lyons, S, Scott, S, Tol, R, S, & Verde, S, (2009), **The distributional implications of a carbon tax in Ireland,** Energy Policy, 37(2), 407-412.

2. Tiezzi, S, (2005), **The welfare effects and the distributive impact of carbon taxation on Italian households,** Energy Policy, 33(12), 1597-1612.

3. Rubenstein, R, Willoughby, K, & Lipari, R, (2001), **Revenue Sources of Palastinian Municipalities: Finance Officers explain Reality and Possibilities,** International Public Management Review, 2(1), 53-72.

4. Shikaki, I, & Springer, J, (2015), **Building a Failed State: Palestine's Governance and Economy Delinked,** Al-Shabaka Policy Brief.

الملاحق

ملحق رقم (1)

منح والمساعدات المقدمة لدعم الخزينة الفلسطينية

التاريخ	منح عربية	منح أجنبية	قيمة المنحة بالمليون شيقل
2014/3	المملكة العربية السعودية		452.5
2014/3	قطر		174.4
2014/5	الجزائر		91.2
2014/5	قطر		172.8
2014/7	المملكة العربية السعودية		206.3
2014/7		ماليزيا	3.4
2014/7	مصر		26.8
2014/8	الجزائر		93.2
2014/8	قطر		175
2014/8	عمان		23.5
2014/8		فرنسا	37.2
2014/9	المملكة العربية السعودية		220
2014/9	عمان		2.5
2014/11		الولايات المتحدة الأمريكية	380.3
2015/1	المملكة العربية السعودية		234.1
2015/1		الهند	15.6
2015/2	عمان		112.4
2015/2	مصر		23.3
2015/3	المملكة العربية السعودية		247.3
2015/4	الجزائر		204.8
2015/6		فرنسا	33.7
2015/7	المملكة العربية السعودية		228.8
2015/10	المملكة العربية السعودية		232.2
2015/10		الهند	19.2
2015/12		روسيا	19.3
2016/1	المملكة العربية السعودية		234.7
2016/2	الجزائر		102.5
2016/2	مصر		8.5
2016/2		الولايات المتحدة الأمريكية	138.6
2016/4	المملكة العربية السعودية		226.8
2016/6		فرنسا	34.8
2016/7		الولايات المتحدة الأمريكية	153.7
2016/8	مصر		3.6

2016/12	المملكة العربية السعودية		237.7
2016/12		الهند	32.8
2017/1		الولايات المتحدة الأمريكية	95.2
2017/2		الولايات المتحدة الأمريكية	170.5
2017/3	المملكة العربية السعودية		113
2017/5	الجزائر		94.9
2017/8	المملكة العربية السعودية		111
2017/11	الجزائر		93
2017/11		فرنسا	33
2017/12	المملكة العربية السعودية		108
2017/12	مصر		4.1
2018/2	المملكة العربية السعودية		140
2018/2		الولايات المتحدة الأمريكية	16.5
2018/2		تركيا	12.1
2018/4	المملكة العربية السعودية		141
2018/5	الجزائر		95
2018/7	المملكة العربية السعودية		291
2018/7	مصر		13
2018/5	الجزائر		95
2018/9		تركيا	10.7
2018/11	الكويت		188
2018/11		فرنسا	33.9
2019/2	المملكة العربية السعودية		216.2
2019/2	العراق		35.4
2019/3	المملكة العربية السعودية		144.7
2019/4	الجزائر		94
		تركيا	12.5
2019/7	قطر		71.5
2019/8	قطر		45.5
2019/8	المملكة العربية السعودية		108.6
2019/9	قطر		53.2
2019/10	المملكة العربية السعودية		53.9
2019/10		تركيا	3.5
2019/11		فرنسا	30.7

ملحق رقم (2)

نموذج التأكد من مطابقة المحروقات للمواصفات

Test	Method	Min	Max	Result	Test Date
المظهر الخارجي	Visual			Clear Normal	06-NOV-17
رقم السيتان	Eq. ASTM D613	51		60.7	06-NOV-17
معامل السيتان	Eq. ASTM D4737	48		51.6	06-NOV-17
محتوى الماء	ASTM D6304		200 mg/Kg	-	
درجة الوميض	ASTM D93	55 C		30	06-NOV-17
تآكل شريط النحاس	ASTM D130	1		1	06-NOV-17
تقطير @ 250 درجة مئوية	ASTM D86		65 ml	32.6	06-NOV-17
تقطير @ 350 درجة مئوية	ASTM D86	85 ml		94.2	06-NOV-17
الحرارة على 95% تقطير	ASTM D86		360 C	352.1	06-NOV-17
نسبة المادة المقطرة	ASTM D86	98 ml		97.6	06-NOV-17
درجة بدء الغليان	ASTM D86			176.5	06-NOV-17
درجة انتهاء الغليان	ASTM D86			360.2	06-NOV-17
الكثافة @ 15 درجة مئوية	ASTM D4052	0.820 g/ccm	0.845	0.8275	06-NOV-17
اللزوجة @ 40 درجة مئوية	ASTM D4052	2.00 C.Stoke	4.5 C.Stoke	-	

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Effect of Smuggled Fuels Palestinian Treasury Revenues

By

Haneen Rashad Abdulraziq Abu Arayes

Supervisor

Prof. Tariq al-Haj

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of Requirements for the Degree of Requirements for the Degree of Master of Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, An –Najah University, Nablas -Palestine.

2020

The Effect of Smuggled Fuels Palestinian Treasury Revenues

By

Haneen Rashad Abdulraziq Abu Arayes

Supervisor

Tariq Alhaj

Abstract

Taxes are one of the greatly crucial types of public revenues, whether in terms of their size or the percentage of total public revenues, and without imposing taxes there is no government can implement its programs since it will not be able to satisfy social needs like defense, security, and justice. Because tax is considered a practical political tool in the financial and economic fields. Thus, this research aimed at identifying the volume of smuggled fuel and its impact on the Palestinian Treasury and on the Palestinian Fuel Market. Additionally, aimed at identifying the causes of the spread of the phenomenon of fuel smuggling in the Palestinian Territories, as well as observing the volume of the collected revenues to the Palestinian Treasury from fuel tax during the research period.

The Study was divided into six chapters, the first chapter is about the introduction of the study and its background. The second chapter is the theoretical framework, the general budget, the public treasury, tasks of the treasury were also touched on structuring the Palestinian treasury's revenues and expenditures. Furthermore, talking about smuggled fuels in terms of their definition, the reasons for their spread, and reference to the party responsible for holding fuel smugglers accountable. As for the third

chapter, it dealt with the most important Arab and foreign studies that talked about the tax revenues and smuggled fuel. The fourth chapter is a practical chapter in which it deals with the method and the procedures, and the fifth one the study results were discussed in and finally the last chapter which deals with the most significant outcomes and recommendations that have been reached.

This study reached several results, one of them that there are vast quantities of the contrabandist fuels that enters the Palestinian lands. That led to the depletion and deprivation of the Palestinian treasury of millions of shekels in revenue. In addition to the results, she reached that the random distribution to gas stations had a role in spreading the contrabandist fuels in places more than others because it spread in the south of the country but declined in the north. It was also concluded that there is an inverse relationship between smuggled fuels and treasury revenues, meaning that the greater the amount of smuggled fuel, the smaller the treasury's revenues from fuel. Moreover, a conclusion was reached that the smuggled fuel represented a percentage ranging between 9.32-22.1% of the imported official fuel. As the average of these fuels during school years reached 15.87%, and this greatly affects the Palestinian treasury revenues in losing tax revenues because of smuggling.

After shedding light on the presented results, the researcher came up with some recommendations:

- The necessity of reviewing the existing fuel stations in the West Bank governorates and not granting new licenses without taking into account the governorate's population, the number of cars and other variables.

- The necessity to combat the phenomenon of fuel smuggling and put an end to the entry of fuel without obtaining the blue tax, and thus lead to an increase in the Palestinian treasury revenues.

- The necessity to search for other sources to finance the Palestinian treasury besides relying on fuel revenues in order to reduce the impact of treasury revenues on the phenomenon of fuel smuggling.